

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية

لفضيلة الدكتور صالح بن محمد الفوزان^(١)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد ...
فإن من حكمة الله تعالى الابتلاء بالأمراض المعدية التي تنتقل من شخص إلى آخر، ومنها ما يتعلق بالأعضاء التناسلية كمرض الهربس ، مما يصيب الزوجين بالحرَج ، ويدعو الخطَّاب والأولياء للقلق والتردد عند معرفة إصابة أحد الطرفين ، وهذا يستدعي بحث تأثير هذا المرض على العلاقة الزوجية إيجاباً وسلباً .

وقد قمت بدراسة هذا الموضوع من خلال هذا البحث الذي جاءت خطته في تمهيد وأربعة مباحث وخاتمة على النحو الآتي:

التمهيد : تصوير مرض الهربس من الناحية الطبية

المبحث الأول : حكم الإخبار بالإصابة بمرض الهربس ، وفيه مطلبان:

المطلب الأول : حكم إخبار الخاطب أو المخطوبة بالإصابة بمرض الهربس .

المطلب الثاني : حكم إخبار أحد الزوجين الآخر بإصابته بمرض الهربس .

(١) أستاذ الفقه المشارك بقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية - جامعة الملك سعود.

المبحث الثاني : حكم زواج المصاب بمرض الهربس ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : حكم الزواج إذا كان أحد الطرفين مصاباً.

المطلب الثاني : حكم الزواج إذا كان الطرفان مصابين.

المبحث الثالث: حكم حمل المصابة بمرض الهربس.

المبحث الرابع : حكم فسخ النكاح بسبب الإصابة بمرض الهربس،

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: طلب الزوجة فسخ النكاح بسبب إصابة الزوج.

المطلب الثاني: طلب الزوج فسخ النكاح بسبب إصابة الزوجة.

الخاتمة : وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

وقد أخذت بالاعتبار تصوير الموضوع من الناحية الطبية ، واستعراض

الأقوال الفقهية والاستدلال والترجيح مع بيان سببه كما هو المنهج العلمي

المتبع في مثل هذه الأبحاث، وبالله التوفيق .

التمهيد

تصوير مرض الهربس من الناحية الطبية

من القواعد المقررة أن (الحكم على الشيء فرع عن تصوّره) ؛ لذا يحسن قبل الخوض في غمار الأحكام الفقهية المترتبة على الإصابة بمرض الهربس التمهيد بلمحة موجزة عن هذا المرض لتصويره من الناحية الطبية . وسأبدأ بالجواب الذي أعده مكتب معالي وزير الصحة الدكتور عبد الله الربيعة المتضمن إفادة بعض المختصين ، حيث جاء فيه ما يلي :

- مرض الهربس الذي يصيب الأعضاء التناسلية هو مرض فيروسي ينتقل من الشخص المصاب إلى الشخص السليم^(١) عن طريق الاتصال الجنسي .
- احتمال انتقال المرض من رجل مصاب إلى امرأة غير مصابة حوالي ١٠ % ، ومن امرأة مصابة إلى رجل غير مصاب حوالي ٤ % .

- الشخص المصاب قد ينقل العدوى إلى الشخص السليم حتى ولو لم تكن لديه أعراض ، ولكن احتمالات انتقال العدوى تزداد بشكل كبير إذا كانت هناك بثور على الأعضاء التناسلية عند الشخص المصاب .

- الغالبية العظمى من المصابين بالهربس لا تظهر لديهم أعراض أو تكون

(١) يُطلق السليم في اللغة على الصحيح المعافى ، وهو أصل معنى هذه المادة ، وهو المراد في هذا البحث ، كما يُطلق على اللديغ أو الجريح الذي أشفى على الهلّكة ، وإنما سُمي اللديغ سليماً من باب التفاضل بسلامته ، أو لأنه أُسْلِمَ لما به . لسان العرب (سلم) :

الأعراض بسيطة لا تسترعي الاهتمام ، لكن عند بعض المصابين قد تكون هناك بثور مؤلمة وحكة شديدة مكان الإصابة .

- أظهرت الدراسات المطولة أن المرض ليس له مضاعفات على المدى البعيد، وأن أعراضه تقل مع مضي الوقت .

- لا يوجد في الوقت الحاضر دواء يزيل الفيروس من جسم المصاب، ولكن المضاد المتوفر يقلل من فترة الأعراض وكذلك من احتمالات انتقال العدوى إلى النصف تقريباً .

- يمكن تشخيص الإصابة السابقة بالفيروس عند المصاب به حتى لو لم تكن هناك أعراض، وذلك عن طريق تحليل الدم .

- ينصح الأطباء الزوج والزوجة عند إصابة أحدهما باتباع النصائح التالية:

١- الامتناع عن الاتصال الجنسي عند ظهور بثور أو حكة في المناطق التناسلية.

٢- أن يتناول المصاب منهما الدواء المضاد بشكل مستمر .

٣- أن يستخدم الزوج الواقي الذكري (Male Condom) ^(١) بشكل دائم .

- أما إذا كان كل منهما مصاباً فلا داعي لأي من هذه الاحتياطات ، ويكتفى بتناول المضاد حال ظهور الأعراض .

(١) الواقي الذكري عبارة عن غطاء مطاطي مرن رقيق ومعقّم على شكل أسطوانة يُغطّى به

القضيب المنتصب عند الجماع ليمنع وصول المنى والإفرازات الأخرى إلى المهبل ، ويُستخدم كوسيلة لمنع الحمل والوقاية من الأمراض الجنسية. انظر: موقع الموسوعة

الحرة (ويكيبيديا) على الإنترنت : <http://ar.wikipedia.org>

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

- وفي المحصلة فإن مرض الهربس التناسلي مرض مؤذٍ، ويصعب التحرز من انتقال العدوى به من الشخص المصاب إلى السليم، لكنه أيضاً مرض غير خطير، وأعراضه بسيطة أو معدومة في الغالب الأعم، والطريقة المثلى لتجنب المرض هي العفة قبل وبعد الزواج، حيث بينت الدراسات المسحية في الدول الغربية أن المرض يكاد ينعدم عند الأزواج الملتزمين بالعلاقة الزوجية إذا لم يكونوا قد أصيبوا به قبل الزواج^(١). ومن المعلوم لدى الأطباء أن الفيروس^(٢) ناقل مرض الهربس نوعان: النوع الأول: (HSV1) يسبب العدوى وظهور البثور على الشفاه والوجه ومناطق أخرى، وقد يُصاب به الشخص بسبب ملامسة إفرازات المريض، كما أن له أسباباً نفسية وعضوية متعددة، وهذا النوع ليس محل الدراسة في هذا البحث.

(١) الإفادة المتقدمة جاءت في خطاب معالي وزير الصحة رقم ٩٤٧١٢/١١ وتاريخ ١٤٣١/٦/٣ هـ جواباً لخطاب سماحة مفتي عام المملكة العربية السعودية رقم ٢/٦١٩ وتاريخ ١٤٣١/٥/٦ هـ الذي تضمن طلب دراسة الموضوع وكتابة تقرير عنه بواسطة فريق طبي مختص.

(٢) الفيروسات عبارة عن كائنات دقيقة جداً لا ترى إلا بالمجهر الإلكتروني، وتعيش داخل خلايا الكائنات الحية، وتسبب - بإذن الله - أمراضاً كثيرة. انظر تعريف الفيروس والكثير من المعلومات عنه في موقع الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) على الإنترنت (فيروس):

النوع الثاني (HSV2): يصيب المنطقة التناسلية والشرح ، وهذا النوع هو المقصود في هذا البحث ، وقد وُجد أن العدوى به - بإذن الله - تحدث عن طريق :

١- الاتصال الجنسي مع المصاب في معظم الحالات .

٢- ملامسة المنطقة المصابة عند التقبيل أو الاحتكاك في حالات قليلة .
وتبدأ الأعراض بشعور المريض بوخز أو حرقان أو حكة بمنطقة الإصابة يتبعها احمرار وظهور ثآليل صغيرة متجمعة، ثم تنفجر هذه الثآليل وتؤدي إلى تقرحات مؤلمة عند الاحتكاك، وقد يصحب ذلك ارتفاع في درجة الحرارة، وبعض الالتهابات وحرقة أثناء التبول، وبعد حوالي أسبوع أو أكثر تلتئم التقرحات؛ لكن ذلك لا يعني أن المريض شُفي؛ بل الغالب أن المرض يبقى كامناً في الجسم ، ثم يعاود النشاط مرات عديدة بسبب الإجهاد والإصابة ببعض الأمراض وضعف المناعة .

وإذا كانت الأم الحامل تحمل فيروس الهربس التناسلي في عنق الرحم والمهبل، فإن من المتوقع انتقال المرض إلى المولود ، ويصبح أخطر وأشرس، وقد يصيب مخ الطفل فيُصاب بالتخلف العقلي؛ لذا تُجرى عملية قيصرية للأم في هذه الحالة .

كما أن الملاحظ أن احتمال العدوى وانتقال المرض من المصاب إلى السليم، يزداد بشكل كبير في حال نشاط الفيروس، ويقل في حال كموه، إلا أنه لا يمكن نفي إمكانية انتقال المرض حتى في حال كموه الفيروس؛ ولذا

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان
تحذر بعض الدراسات العلمية من إمكانية انتقال الفيروس في أي وقت،
ويوصي بعض الأطباء بأخذ بعض العقارات بصفة دائمة^(١).

وقد أكد فريق من استشاريي الأمراض الجلدية المعنيين بمتابعة
وتشخيص وعلاج المرض صعوبة تشخيص مرض الهربس التناسلي عبر
فحص الدم؛ ذلك أن النتيجة الإيجابية لفحص الدم (إيجابية الأجسام
المضادة) لا تعني وجود المرض سريريا (أي ظهور الأعراض على الجلد)؛
لأن مناعة الجسم تستطيع التغلب على العدوى دون ظهور أعراض المرض
في غالب الأحوال، كما أن فحص الجلد لن يفيد في تشخيص المرض؛
لأن أثره يظهر على الجلد خلال مدة نشاطه فقط، وهي مدة لا تزيد عن
أسبوع، فعدم وجود الطفح الجلدي لا يعني سلامة الشخص من المرض،
يُضاف إلى ذلك أن الإصابة بالفيروس من النوع الأول (HSV1) قد تعطي
نتيجة إيجابية للإصابة بمرض الهربس التناسلي، فلا يوجد اختبار يحدد
نوع الفيروس، وهذا يحدث لبساً كبيراً في حال ظهور الفحص الطبي، وقد
يتوهم الشخص إصابته بالمرض مع أنه مصاب بالنوع الأول فقط.

وبناءً على ذلك، فإنه ليس من المستحسن إدراج فحص الهربس ضمن
الفحص الطبي قبل الزواج، خاصة أن ذلك قد يولد آثاراً اجتماعية ونفسية

(١) انظر بعض المواقع المتخصصة في الأمراض الجلدية المعدية مثل: موقع الأمراض
الجنسية والتناسلية على الرابط:

<http://www.dermatologyinfo.net/arabic/book2/subject/subject05.htm>

وموقع جلدية دوت كوم على الرابط: <http://www.geldeya.com/>

بسبب النتيجة الإيجابية مع كونها ليست قاطعة في الإصابة بالمرض، بل قد يؤدي إلى حالات طلاق^(١).

وقد أجاب فريق من الاستشاريين المتخصصين على سؤال حول رأيهم في قبول زوج مصاب بالهربس، فأجمعوا على عدم القبول؛ لأن المضاعفات والآثار المستقبلية غير مضمونة، وقد لا يمكن التحكم فيها^(٢).

ويذكر بعض الأطباء المعالجين لحالات الهربس التناسلي أن هؤلاء المرضى يصيبهم حالة شديدة من الاكتئاب والخوف والقلق، ويبقى كثير منهم دون زواج؛ لخوفهم من نقل المرض إلى زوجاتهم وأولادهم، وانتهى الأمر ببعضهم إلى الانتحار.

ويمكن تلخيص ما تقدم فيما يلي:

١ - تحدث العدوى بمرض الهربس الجنسي بسبب الاتصال الجنسي في معظم الحالات.

٢ - يزيد احتمال العدوى في حال نشاط المرض (ظهور البثور والطفح الجلدي)، لكن المرض يمكن أن ينتقل حتى في حالات سكونه.

(١) عن إفادة طيبة خاصة من فريق من الاستشاريين في الأمراض الجلدية (د. أحمد العيسى، د. محمد غياث التركماني، د. عبد الله السماري)، وبالنظر إلى عدم فعالية الفحص الطبي في اكتشاف مرض الهربس، لن أعرض في هذا البحث لحكم الفحص الطبي عن مرض الهربس قبل الزواج.

(٢) عن موقع الاستشارات في شبكة الإسلام على الرابط:

<http://www.islamweb.net/consult/index.php?page=Details&id=241088>.

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

٣- هناك بعض الأعراض الظاهرية؛ لكن الغالب أن المرض ليس خطيراً ، ولا يؤدي إلى مضاعفات خطيرة، ويمكن التعايش معه ، كما أنه قد يخف أو يضعف أثره مع التقدم في العمر ، وفي بعض الحالات قد يتسبب في مضاعفات أخطر، كالإصابة بالأورام الخبيثة .

٤- يمكن اتباع الإجراءات الطبية لمحاولة منع انتقال العدوى بالمرض، أو لمحاولة تخفيف أعراض الإصابة به .

٥- تزداد خطورة المرض في حال الإصابة بأمراض أخرى كالإيدز أو السرطان؛ وذلك بسبب ضعف مناعة الجسم .

٦- الفحص الطبي للدم أو الجلد ليس حاسماً في تأكيد إصابة أو سلامة الشخص بالنسبة لمرض الهربس ؛ ولذا يوصي كثير من الأطباء المختصين بعدم إدراج الفحص الطبي عن الهربس ضمن الفحص الطبي قبل الزواج .

٧- يمكن انتقال المرض إلى الجنين أو المولود عند الولادة إذا كانت الأم مصابة به، وفي حالة إصابة المولود به، فإنه قد يكون أخطر وأشرس ، فقد يصيب المخ، ويسبب التخلف العقلي، وقد يسبب وفاة الجنين .

٨- لا يوجد علاج نهائي للمرض ، لكن هناك عقارات تخفف من أعراضه .

المبحث الأول

حكم الإخبار بالإصابة بمرض الهربس

قد يتعرض الرجل أو المرأة للإصابة بمرض الهربس بإذن الله وتقديره لأسباب متعددة، ونظراً لأهمية الزواج وأثر علم الرجل أو المرأة بإصابة الطرف الآخر في اتخاذ قرار الزواج أو الاستمرار فيه، فإن المصاب قد يعتمد لإخفاء إصابته، سواءً أكان ذلك في مدة الخطبة والسؤال عن الخاطب أو المخطوبة، أم كان ذلك بعد الزواج، بحيث يُخفي أحد الزوجين إصابته بالمرض، وفي المطالبين التاليين أعرض لحكم الإخبار بالإصابة بمرض الهربس في الحالتين.

المطلب الأول : حكم إخبار الخاطب أو المخطوبة بالإصابة بمرض

الهربس

الزواج عقد وثيق وميثاق غليظ ؛ ولذا فهو مبني على الصدق والأمانة، لا على الغش والخيانة وكتُم العيوب ، ومن هنا فإن الأصل أن كلاً من الخاطب أو المخطوبة يبيّن للطرف الآخر ما فيه من مرضٍ أو عيبٍ قد يؤثر على الزواج ويَحُدُّ من رغبة الطرف الآخر .

وإصابة أحد الطرفين بمرض الهربس تؤثر في اتخاذ قرار الزواج أو عدمه؛ لما للمرض من آثار جسدية ونفسية تسبب نفرة الطرف الآخر مع خوفه من انتقاله إليه وإلى ولده؛ ولذا يظهر لي - والله أعلم - أنه يجب على المصاب بهذا المرض إخبار الطرف الآخر بحقيقة إصابته، ويحرم عليه كتمانها^(١)،

(١) انظر : بحث (أثر الأمراض المعدية في الفُرقة بين الزوجين) للدكتور عبد الله الطيار : ص ٢٨ .

أثر مرض الهريس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان
ومما يؤيد ذلك ما يأتي:

١- قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»^(١).

ووجه دلالة: أن إخفاء الإصابة بهذا المرض - مع ما له من آثار غير مرغوبة للطرف الآخر - يُعد غشاً محرماً وتدليساً وإخفاءً لعيب قد يؤثر على رضا السليم.

٢- قول النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس حين استشارته في نكاح معاوية أو أبي الجهم: «أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضُعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ»^(٢).

قال القرطبي: «وفيه ما يدل على أن ذكر مساوئ الخاطب، أو من يعامل، أو من يحتاج إلى قبول قوله، أو فتياه جائز، ولا يُعدُّ ذلك غيبة ولا بهتاناً؛ إذ لا يُذكر ذلك على جهة التنقيص وإضافة العيب إليه، لكن على جهة الإخبار، وأداء النصيحة، وأداء الأمانة»^(٣).

ووجه دلالة: أنه إذا جاز ذكر مساوئ الخاطب وبعض صفاته الخلقية

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم (من غشنا فليس منا): ص ٥٧ رقم (١٠١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأوله: (من حمل علينا السلاح فليس منا).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب النكاح، باب المطلقة البائن لا نفقة لها: ص ٦٣٩ رقم (١٤٨٠).

(٣) المُفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي: ٤/ ٢٧٢، وانظر: شرح النووي على مسلم: ٩٧/ ١٠.

لأنه من باب النصيحة وأداء الأمانة ، فذكر إصابته بمرض الهربس أوجب وأولى ؛ لأنه عيب جسدي يسبب النفرة والضرر الجسدي والمعنوي ، وكنتم ذلك من أظهر صور الغش والخيانة ، وهذا يشمل المصاب ، ويشمل كل من علم بحاله ، كولي المرأة ومن يُسأل عنه .

٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم، فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَنْظَرْتَ إِلَيْهَا؟» قال: لا، قال: «فَاذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنَّ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا»^(١).

ووجه دلالة: أن الرسول صلى الله عليه وسلم أرشد إلى رؤية المرأة؛ ليتبين ظاهر جسمها وشكل عينيها ، وإذا كان الاطلاع على هذه الأمور الظاهرة مشروعاً ، فالأمراض المعدية المنفرة التي قد تخفى كالهربس أولى بأن يعرف الخاطب سلامة المخطوبة منها ، وكذا معرفة المخطوبة سلامة الخاطب ، فلا يجوز إخفاء ذلك؛ لما قد يترتب عليه من نفرة وكرهية بين الزوجين .

٤- عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَطَبْتُ امْرَأَةً، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنْظَرْتَ إِلَيْهَا؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَانْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يُؤْذِمَ بَيْنَكُمَا»^(٢).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب النكاح ، باب ندب من أراد نكاح امرأة إلى أن ينظر إلى وجهها وكفيها قبل خطبتها: ص ٥٩٧ رقم (١٤٢٤) .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب النكاح ، باب ما جاء في النظر إلى المخطوبة: ص ٢٦٢ =

أثر مرض الهريس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان
ومعنى قوله «أُخْرَى أَنْ يُؤَدَمَ بَيْنَكُمَا» : أي: أجدر أن يكون بينكما المحبة
والاتفاق ، وتدوم المودة والألفة بينكما؛ لأنه إذا تزوجها عن معرفة بصفاتها
لا يكون بعدها في الغالب ندامة^(١) .

ووجه دلالته : أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمره بالنظر إليها وعلل
ذلك بأن رؤية مظهرها الخارجي، ومعرفة أوصافها الظاهرة سبب للتوفيق
ودوام المحبة بين الزوجين، وهذا يدل على حرص الشارع على ما يكون
سبباً في حصول المودة والألفة ، وقد امتن الله تعالى بذلك على عباده في
قوله : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ
بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾^(٢) ، والأمراض
المعدية المنفرة كالهريس من شأنها أن تُفَرِّقَ السليم من المصاب، وتذهب
ما بينهما من مودة ورحمة ، وهذا ينافي مقصود الشارع ؛ ولذا فالإخبار عنها

=رقم (١٠٨٧)، والنسائي في الصغرى: كتاب النكاح، باب إباحة النظر قبل التزوج
ص ٤٤٧ رقم (٣٢٣٧)، وابن ماجه في سننه : كتاب النكاح ، باب النظر إلى المرأة إذا أراد
أن يتزوجها ص ٢٦٧ رقم (١٨٦٦)، وأحمد في المسند (دار صادر) : ٤ / ٢٤٥ ، ٢٤٦ ،
والحديث حسنه الترمذي في سننه ، وصححه ابن الملقن في البدر المنير (٧ / ٥٠٤) ، كما
صححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة : ١ / ٩٥ رقم (٩٦) .

(١) غريب الحديث؛ لابن سلام : ١ / ١٤٣ ، وتهذيب اللغة؛ للأزهري : ١٤ / ١٥٠ ، وشرح
السيوطي على سنن النسائي : ٦ / ٦٩ ، والإفصاح عن أحاديث النكاح؛ للهيثمي : ص ٢٦ ،
وتحفة الأخوذى : ٤ / ١٧٥ .

(٢) سورة الروم ، الآية (٢١) ، وانظر : تفسير القرطبي : ١٤ / ١٧ ، وتفسير ابن كثير : ٦ / ٣٠٩ .

أولى وأوجب من تمكين الخاطب من النظر إلى المظهر الخارجي للجسم .
 ٥- قوله صلى الله عليه وسلم : «إِذَا أَتَاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ خُلُقَهُ وَدِينَهُ فَرَوْجُوهُ،
 إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ عَرِيضٌ»^(١).

ووجه دلالة : أن ولي المخطوبة مأثور بأن يعرف صفات الخاطب؛
 لزوج المرضي في دينه وخلقه ، وقد تقدم أن سبب الإصابة بمرض الهريس
 التناسلي الاتصال الجنسي ، والغالب أن ذلك يحصل بطريق محرم (مع
 احتمال أن يكون ذلك من زواج سابق) ، فعلى الخاطب أو من يعرف حاله
 أن يبين أمره؛ ليتحقق الولي من سبب إصابته وصدق توبته ، وفي كتم الإصابة
 تفويت لذلك .

٦- قوله صلى الله عليه وسلم : «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا
 يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»^(٢) .

(١) أخرجه الترمذي في سننه : كتاب النكاح ، باب ما جاء فيمن ترضون دينه فزوجوه :
 ص ٢٦١ رقم (١٠٨٥) ، وابن ماجه في سننه : كتاب النكاح ، باب الأكفاء ص ٢٨١ رقم
 (١٩٦٧) ، والحاكم في المستدرک : ١٧٩ / ٢ ، وله طرق عن ابن عمر وأبي هريرة وأبي
 حاتم المزني ، والحديث حسنه الترمذي في سننه ، كما حسنه الألباني في سلسلة الأحاديث
 الصحيحة : ٩٦ / ٣ رقم (١٠٢٢) ، وإرواء الغليل : ٢٦٦ / ٦ رقم (١٨٦٨) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الإيمان ، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما
 يحب لنفسه ص ٥ رقم (١٣) ، وأخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الإيمان ، باب الدليل
 على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير : ص ٤١
 رقم (٤٥) .

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

وأشار بعض الشراح أن ذلك يتناول تحريم غش المؤمنين وخديعتهم^(١).
ووجه دلالتة: أن من لم يحب لأخيه ما يحب لنفسه، فقد سلب كمال الإيمان الواجب، وصار من أهل الوعيد^(٢)، ومن مظاهر ذلك إخفاء العيوب والأمراض كمرض الهربس؛ لأن المصاب لو كان سليماً والآخر مصاباً، فإنه يحب ويحرص على أن يعلم بإصابة الطرف الآخر، فيجب عليه أن يخبر السليم بإصابته كما يحب ذلك لو كان سليماً.

٧- قوله صلى الله عليه وسلم: «لا ضَرَرٌ وَلَا ضِرَارٌ»^(٣).

ووجه دلالتة: أنه يدل على تحريم الإضرار بالمسلم، وفي إخفاء الإصابة بمرض الهربس على الخاطب أو المخطوبة إضرار به؛ لما فيه من إصابة السليم

(١) شرح البخاري؛ لابن بطال: ٢١٣/٦، وفتح الباري: ٥٧/١.

(٢) انظر: الإيمان؛ لشيخ الإسلام ابن تيمية: ص ٢٠٣.

(٣) رواه ابن ماجه في سننه: كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره: ص ٣٣٥،

رقم (٢٣٤٠)، والإمام أحمد في مسنده: ٣٢٧/٥ من حديث عبادة بن الصامت رضي الله

عنه، وللحديث شواهد كثيرة ذكرها الزيلعي في نصب الراية: ٣٨٤/٤، والحديث يُعدُّ

إحدى القواعد الشرعية المشهورة، وقد أورده النووي في أربعينه، ثم قال: «حديث

حسن... وله طرق يُقَوَّى بعضها ببعض»، وقد ساق ابن رجب هذه الطرق، ثم نقل

عن ابن الصلاح قوله: «هذا الحديث أسنده الدارقطني من وجوه، ومجموعها يقوَّى

الحديث ويحسنه، وقد تقبله جماهير أهل العلم واحتجوا به». جامع العلوم والحكم:

٢/٢٠٧-٢١١، وصحَّحه الألباني بمجموع طرقه. انظر: إرواء الغليل: ٣/٤٠٨ رقم

(٨٩٦)، وسلسلة الأحاديث الصحيحة: ١/١/٤٩٨ رقم (٢٥٠).

بالنفرة والكراهية للمصاب، وخوف انتقاله إليه أو إلى أولاده، مع ندمه لدخوله في عقد غليظ والتزام مالي بناءً على ظنه سلامة المصاب من هذا المرض .

٨- قوله صلى الله عليه وسلم : «المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ ، لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ بَاعَ مِنْ أَخِيهِ بَيْعًا فِيهِ عَيْبٌ إِلَّا بَيَّنَّهُ لَهُ»^(١) .

ووجه دلالاته : أن الحديث نص على تحريم كتم العيب في السلعة المعيبة^(٢) ، وإذا حرم إخفاء العيب في سلعة قد لا تساوي درهمين، إخفاء إصابة الخاطب أو المخطوبة بمرض الهربس أعظم تحريمًا؛ لما يترتب عليه من ضرر بسبب احتمال تعديه من المصاب إلى السليم، فضلاً عما في العشرة مع المصاب من نفرة وضرر معنوي .

(١) رواه ابن ماجه في سننه : كتاب التجارات ، باب من باع عيباً فليبينه : ص ٣٢١ رقم (٢٢٤٦) ، وأحمد في المسند : ١٥٨ / ٤ ، والحاكم في المستدرک : ١٠ / ٢ وقال : «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين» ، وحسنه ابن حجر في فتح الباري (٤ / ٣١١) ، وصححه الألباني في إرواء الغلیل : ١٦٥ / ٥ رقم (١٣٢١) ، وعلقه البخاري في صحيحه في كتاب البيوع ، باب إذا بين البيعان ولم يكتما ونصحا ص ٣٣٣ عن عقبة بن عامر رضي الله عنه موقوفاً بلفظ : (لا يحل لامرئ يبيع سلعة يعلم أن بها داء إلا أخبره) .

(٢) قال السبكي في تكملة المجموع (١٢ / ١١٥) : «أن من ملك عيناً وعلم بها عيباً لم يجز أن يبيعها حتى يبين عيبها، وهذا الحكم متفق عليه» . وانظر : تبين الحقائق : ٤ / ٣١ ، والتاج والإكليل ؛ للمواق : ٤ / ٣٤٤ ، ومغني المحتاج ؛ للشرييني : ٢ / ٦٣ ، والكافي ؛ لابن قدامة : ٢ / ٨٣ ، وشرح منتهى الإرادات : ٢ / ٤٣ ، ومطالب أولي النهى : ٣ / ١٠٥ ، ونيل الأوطار : ٦ / ٥٨٣ .

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

قال ابن القيم : « وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم حرم على البائع كتمان عيب سلعته، وحرم على من علمه أن يكتمه من المشتري فكيف بالعيوب في النكاح؛ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس حين استشارته في نكاح معاوية أو أبي الجهم : «أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ»، فعلم أن بيان العيب في النكاح أولى وأوجب»^(١).

٩- أن الجماع والاستمتاع بين الزوجين هو أعظم مقاصد عقد النكاح؛ ولذا فقد علل الفقهاء بعض عيوب النكاح الموجبة لفسخ العقد بأن فيها نفرة في النفس مع خشية تعدي العيب إلى النفس والنسل، مما يخل بالاستمتاع المقصود بالنكاح^(٢)، وهذا متحقق في مرض الهربس؛ لاحتقال انتقاله من المصاب إلى السليم، ولأن وجود الإصابة وآثارها على العضو الجنسي مما يسبب النفرة ويقلل الاستمتاع، وهذا مخالف لمقصود النكاح، فيكون كتّمه محرماً على الخاطب أو المخطوبة ككتّم سائر العيوب .

ووجوب الإخبار بالعيوب والأمراض التي في أحد طرفي الخطبة (الخطاب أو المخطوبة) هو ما أفتت به اللجنة الدائمة للبحوث العلمية

(١) زاد المعاد لابن القيم : ٥ / ١٦٨ .

(٢) من ذلك ما ذكره ابن قدامة في المغني (٥٧ / ١٠): «وإنما اختص الفسخ بهذه العيوب؛ لأنها تمنع الاستمتاع المقصود بالنكاح؛ فإن الجذام والبرص يثيران نفرة في النفس تمنع قربانه، ويخشى تعديهما إلى النفس والنسل، فيمنع الاستمتاع» .

والإفتاء ، حيث سئلت عن حكم إخبار الخاطب بإصابة المرأة المخطوبة ببعض الأمراض ، فأجابت : «يجب أن يبين للخاطب ما في المخطوبة من مرض وعيب إذا لم يعلم؛ ليكون على بينة من أمره؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : «من غشنا فليس منا» ، وبالله التوفيق»^(١).

وكما تقدم فإن هذا الحكم (وجوب الإخبار بإصابة الخاطب أو المخطوبة بالهربس) يشمل المصاب أو وليه أو من سئل عنه وهو يعلم بحاله .

المطلب الثاني : حكم إخبار أحد الزوجين الآخر بإصابته بمرض الهربس

قد يخفي الخاطب (أو المخطوبة) مرضه قبل العقد ، وقد يُصاب أحد الزوجين بالمرض بعد الزواج ، فهل يلزم المصاب إخبار السليم؟ بالنظر إلى طرق انتقال مرض الهربس الجنسي، والتي تكمن في الاتصال الجنسي بشكل رئيس ، بالإضافة إلى الاحتكاك أو تقبيل المناطق المصابة، فإن انتقال المرض من المصاب إلى السليم وارد بنسب متفاوتة حسب ما تقدم في العرض الطبي ؛ ولذا يظهر لي - والله أعلم - أنه يجب على المصاب من الزوجين إخبار السليم؛ ليتخذ الإجراءات التي تمنع - بإذن الله - انتقال المرض، ومما يؤيد ذلك ما يأتي :

(١) السؤال الثاني من فتوى اللجنة رقم ١٩٣١٨ وتاريخ ٢١/١٢/١٤١٧ هـ التي كانت برئاسة سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله ، ونحوها فتوى اللجنة رقم ٢٠٨٩٣ وتاريخ ٨/٤/١٤٢٠ التي كانت برئاسة سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ حفظه الله .

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

١ - الأدلة العامة التي تحث على حسن المعاشرة وطيب الصحبة والتعامل الحسن بين الزوجين، ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(١)، وقوله تعالى : ﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٢)، وقوله صلى الله عليه وسلم : «فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ»^(٣)، وقوله صلى الله عليه وسلم : «اسْتَوْضُوا بالنِّسَاءِ خَيْرًا»^(٤).

ووجه الدلالة : أن من أهم صور حسن العشرة وطيب الصحبة عدم إلحاق أحد الزوجين الأذى بالآخر ، وفي كتم الإصابة بمرض الهربس وعدم إخبار السليم بذلك إساءة للعشرة؛ لما يترتب على ذلك من احتمال انتقال المرض إلى السليم.

٢ - ما رواه محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث رجلاً على بعض السعاية، فتزوج امرأةً، وكان عقيماً، فقال له عمر : هل أعلمتها أنك عقيم؟ فقال : لا ، قال : فانطلق فأعلمها ، ثم خيرها^(٥).

(١) سورة النساء ، جزء من الآية (١٩) .

(٢) سورة البقرة ، جزء من الآية (٢٢٨) .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الحج ، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم : ص ٥١٣ رقم (١٢١٨) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب النكاح ، باب الوصاة بالنساء : ص ٩٢٦ رقم (٥١٨٦) .

(٥) أخرجه سعيد بن منصور في سننه : كتاب الطلاق ، باب ما جاء في العنين : ٥٥ / ٢ ،

وعبد الرزاق في مصنفه : كتاب النكاح ، باب الرجل العقيم : ١٦٢ / ٦ ، وهو منقطع بين ابن سيرين وعمر ، إلا أن ابن حزم رواه في المحلى (١٠ / ٦١) عن ابن سيرين عن أنس عن عمر ، فإذا كان ذلك محفوظاً، فإنه يكون صحيحاً بهذا الإسناد . انظر : التكميل لما =

ووجه دلالة: أن عمر رضي الله عنه أمره بإخبار المرأة مع أن العقم لا يُخشى تعديه إلى غير الزوجة ، ومرض الهربس فيه ضرر جسدي ومعنوي ، ويُخشى تعديه إلى الولد كسائر الأمراض المعدية ؛ لذا فإن إخبار السليم به أوجب وأحرى والله أعلم^(١) .

٣- عموم الأدلة المتقدمة في المطلب الأول الدالة على تحريم الغش ، وإلحاق الضرر بالمسلم ، والحث على أن يحب المؤمن لأخيه ما يحب لنفسه ، والزوجان من أولى الناس بذلك ، وفي إخفاء مرض مؤذٍ له ضرر متعدي ، مخالفة لما دلت عليه هذه الأدلة .

٤- أن إخفاء المرض يفوت على الزوج السليم مصالح متعددة ؛ ذلك أنه إذا علم بإصابة صاحبه ، فإنه يمكن أن يقوم ببعض الإجراءات التي تحول - بإذن الله - دون انتقال المرض إليه أو إلى أولاده ، كما أنه قد يطلب الفسخ ؛ لتضرره بالبقاء مع المصاب .

٥- تقدم أن انتقال المرض يزيد احتمالاً في حالة نشاطه ، وفي هذه الحالة قد يعتمد المصاب إلى تجنب الاتصال الجنسي والاحتكاك بالزوج السليم ؛ لئلا ينقل المرض إليه ، فإذا لم يخبره بالسبب ، فإنه قد يسيء الظن به ، وقد يعده من سوء العشرة ، وفي إخباره بالحقيقة درء لهذه المفسدة وتحقيق لمصالح متعددة .

= فات تخريجه من إرواء الغليل ؛ للشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ : ص ١٣٢ .

(١) انظر : أحكام الأمراض المعدية في الفقه الإسلامي ؛ لعبد الإله السيف (رسالة ماجستير) : ص ٣١٣ .

المبحث الثاني

حكم زواج المصاب بمرض الهربس

قد يكون الراغب في الزواج مصاباً بمرض الهربس ، فإذا أخبر الخاطبُ مخطوبته بذلك ، أو أخبرت المرأةُ الخاطبَ بإصابتها ، فهل يجوز إتمام الزواج مع وجود الإصابة؟ هذا يختلف باختلاف المصاب ، فقد يُصابان جميعاً ، وقد يكون المصاب أحدهما ، وفيما يلي أفصّل كل حالة .

المطلب الأول: حكم الزواج إذا كان أحد الطرفين مصاباً

إذا علم جميع الأطراف (الخاطب والمخطوبة ووليها) بإصابة أحد الطرفين بمرض الهربس، فهل يجوز إجراء العقد في هذه الحالة؟ مما ينبني عليه حكم هذه المسألة: حكم الكفاءة في النكاح واعتبار السلامة من العيوب منها؛ لذا أعرض لحكم هذه المسألة أولاً، ثم أعود لحكم زواج المصاب بالهربس.

حكم الكفاءة في النكاح واعتبار السلامة من العيوب منها :
تعريف الكفاءة:

أصل الكفاءة في اللغة : المماثلة ، كافاً فلاناً : أي ماثله ^(١) ، «والكُفَاءُ: النظير والمُساوي، ومنه الكَفَاءَةُ في النِّكاح، وهو أن يكون الزوج مُساوياً للمرأة في حَسَبِها ودينها ونَسَبِها وبيئتها وغير ذلك» ^(٢) .

(١) القاموس المحيط (كافاً) : ص ٥٠ .

(٢) النهاية في غريب الحديث؛ لابن الجزري : ٤ / ١٨٠ ، ولسان العرب (كفاً) : ١ / ١٣٩ .

وقد عرّف بعض الشافعية الكفاءة بأنها: «أمر يوجب عدمه عاراً»^(١)، كما عرّفها بعض المعاصرين بأنها: «مساواة الرجل للمرأة في أمور مخصوصة بحيث لا تُعيّر الزوجة ولا أولياؤها بزواجها منه»^(٢)، كما عُرِّفت بأنها: «المماثلة بين الزوجين دفعاً للعار في أمور مخصوصة»^(٣).

ومن الواضح من التعريفات السابقة أن الكفاءة مطلوبة في الرجل عند عامة الفقهاء، أما المرأة فلا يلزم فيها المكافأة، فهي حق للمرأة وأوليائها؛ لأن النصوص وردت في حق الرجل، ولأن مدار اشتراط الكفاءة على منع حصول الضرر المعنوي (العار) للمرأة وأوليائها، فهم الذين يُعيّرون بزواج أقل من المرأة، ولا يُعيّر الرجل بزوجة أقل منه^(٤).

الحكم التكليفي للكفاءة :

اختلف الفقهاء في حكم تزويج الولي للكفاء :

١ - ذهب بعضهم إلى وجوب اعتبار الكفاءة، وأن الولي يحرم عليه أن يزوجه غير الكفاء^(٥).

(١) مغني المحتاج؛ للشربيني : ٣ / ١٦٥، وإعانة الطالبين : ٣ / ٣٣٠.

(٢) الوجيز لأحكام الأسرة؛ لمحمد سلام مذكور : ص ٥٢.

(٣) الفقه الإسلامي وأدلته؛ للزحيلي : ٧ / ٢٢٩.

(٤) بدائع الصنائع : ٢ / ٣٢٠، وحاشية الدسوقي : ٢ / ٢٤٩، ومغني المحتاج : ٣ / ١٦٤، والمغني : ٩ / ٣٩٧.

(٥) وهذا مذهب بعض الحنفية والحنابلة، وقيد الحنابلة التحريم بما إذا تزوجه بغير رضاها، فإن كان برضاها ففيه روايتان. انظر : الاختيار لتعليل المختار؛ للموصلي : ٣ / ١١٤، =

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان
ومن أدلة هذا القول:

- أ - أن في تزويجها بغير الكفء إضراراً بها ، وهو منهي عنه .
 - ب - أن تزويجها بغير الكفء يدخل العار عليها .
 - ج - أن نظر الولي منوط بالمصلحة ، فإذا لم يزوجه بالكفء لم يكن أميناً في نظره وولايته .
- ٢- أنه يجوز تزويجها بغير الكفء ؛ لأنه حق للولي أو للمرأة ، فلهما تركه بشرط أن يؤمن على المرأة من الزوج ^(١) .
- ٣- أنه يُكره تزويج المرأة بغير الكفء برضاها إلا لمصلحة ^(٢) .
- ويظهر - والله أعلم - أن الأصل وجوب العمل بالأصلح وتحريم تزويجها بغير الكفء ؛ لأن ذلك مقتضى النظر والرعاية وفق المصلحة ، وإذا جاز أن يزوجه بغير الكفء ، فقد فات مقصد من مقاصد اشتراط الولي في النكاح ،

= وفتح القدير لابن الهمام : ٢٩٣ / ٣ ، والعدة شرح العمدة : ص ٤٤٦ ، وكشاف القناع : ٦٨ / ٥ ، ومطالب أولى النهى : ٨٤ / ٥ .

(١) وهذا مذهب بعض المالكية . انظر : الذخيرة : ٢١٥ / ٤ ، وحاشية الدسوقي : ٢٤٩ / ٢ ، وشرح الخرشي : ٢٠٥ / ٣ .

(٢) وهذا مذهب بعض الشافعية ، إلا أنهم استثنوا ما إذا زوجها الحاكم ، فإنه يحرم عليه تزويجها بغير الكفء . انظر : روضة الطالبين : ٨٤ / ٧ ، ومغني المحتاج : ١٦٤ / ٣ ، وحاشية البجيرمي : ٣٥١ / ٣ ، وقد اختار ابن قدامة من الحنابلة هذا القول ، إذ قال : « فأما إن اتفقا على ذلك (تزويج المعيب) ورضيا به جاز وصح النكاح ؛ لأن الحق لهما ، ولا يخرج عنهما ، ويكره لهما ذلك » . المغني : ٦٨ / ١٠ .

لكن لو رأى الولي مصلحة لها في الخاطب وإن تخلفت فيه بعض أوصاف الكفاءة وخشي ألا يأتي غيره ، فقد يكون لاجتهاده وجه بشرط ألا يزوجه من تتضرر بالمقام معه ضرراً بيناً، وأن يكون ذلك برضاها.
الحكم الوضعي للكفاءة (صفة اعتبار الكفاءة):

اتفق الفقهاء على اعتبار الكفاءة في النكاح في الجملة^(١).

قال ابن العربي في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا تَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٢): «فدل على أن المعروف المراد بالآية هو الكفاءة، وفيها حق عظيم للأولياء؛ لما في تركها من إدخال العار عليهم، وذلك إجماع من الأمة»^(٣).

وقال القرافي: «والكفاءة متفق عليها بين العلماء، وإنما الخلاف بأي شيء تحصل»^(٤).

(١) تجدر الإشارة إلى أنه نُقِلَ عن بعض السلف عدم اعتبار الكفاءة استدلالاً بالنصوص التي تدل على التسوية بين الناس، وأن المفاضلة بالتقوى، وقد حُكي ذلك عن الحسن البصري وسفيان الثوري، كما نُسِبَ للكرخي والجصاص من الحنفية، ونسبه الكاساني في بدائع الصنائع (٣١٧/٢) إلى مالك، والظاهر أن مرادهم الاكتفاء بالدين كأساس للكفاءة لا نفي اعتبار الكفاءة أصلاً، ويدل على ذلك ما نقله بعض المالكية كابن العربي والقرافي من الإجماع على اعتبارها مع الخلاف في خصالها المشتركة.

(٢) سورة البقرة، جزء من الآية (٢٣٢).

(٣) أحكام القرآن لابن العربي: ٣٨٧/١.

(٤) الذخيرة: ٢١٢/٤.

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

ومما يدل على اعتبارها : أن الكفاءة من لوازم تحقق مصلحة النكاح من السكن والموودة والرحمة بين الزوجين وتأسيس القرابات، وذلك لا يحصل مع اختلاف الزوجين، وكون الزوج أدنى من المرأة، كما أن للأولياء حقاً، فهم يُعيِّرون بزواج موليتهم إذا كان أقل شأنًا منهم، ويدخل عليهم بسبب ذلك العار^(١).

وبعد اتفاقهم على اعتبار الكفاءة اختلفوا في صفة اعتبارها :

القول الأول: أنها شرط لصحة النكاح .

وهذا رواية عن الإمام أحمد اختارها متقدمو مذهبه .

قال الخرقي : «وإذا زُوِّجت من غير كفء فالنكاح باطل»^(٢) .

كما اختاره بعض الحنفية وبعض المالكية^(٣) .

ومما استدل به لهذا القول :

١ - بعض الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم ، ومنها ما جاء عن عمر رضي الله عنه أنه قال : «لأمنعن فروج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء»^(٤) .

(١) انظر: بدائع الصنائع: ٣١٧/٢، والذخيرة: ٢١١/٤، وفتح القدير؛ لابن الهمام:

٢٩٣/٣، وتبيين الحقائق: ١٢٨/٢ .

(٢) المغني شرح مختصر الخرقي: ٣٨٧/٩، وانظر: شرح الزركشي: ٣٣٥/٢، وشرح منتهى الإرادات: ٦٤٩/٢ .

(٣) انظر: المبسوط للسرخسي: ١٣/٥، وحاشية ابن عابدين: ٩٢/٣، والفتاوى الهندية: ٢٤٩/١، والذخيرة: ٢١١/٤، وحاشية الدسوقي: ٢٤٩/٢ .

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه: ٢٩٨/٣، وعبد الرزاق في المصنف: ١٥٢/٦، وابن أبي شيبة في مصنفه: ٥٢/٤، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمر رضي الله عنه، وضعفه =

وهو ضعيف كما في تخريجه .

٢- أن اشتراط الكفاءة لصحة النكاح فيه احتياط لمصلحة الزوجة ؛ لأن الولي قد لا يتمكن من الرفع للقاضي والمطالبة بالفسخ إذا لم يكن الزوج كفء^(١) .

٣- أن تزويج الولي لغير الكفاء تصرف في حق المرأة، وفي حق من يأتي من الأولياء بغير إذنهم، كما لو زوجها بغير إذن^(٢) .

القول الثاني: أن الكفاءة شرط لزوم لا شرط صحة ، فهي حق للمرأة ولأوليائها، فإن رضوا بإسقاطها، فلهم ذلك، والنكاح صحيح . وهذا مذهب جماهير الفقهاء ، فهو مذهب الشافعية^(٣) ، والحنفية في ظاهر الرواية^(٤) ، والمالكية في المعتمد عندهم^(٥) ، وهو المذهب عند متأخري الحنابلة^(٦) .

وبالإضافة إلى ما تقدم في دليل اعتبار الكفاءة يستدلون بما يأتي :

=الألباني في إرواء الغليل (٢٦٥/٦) للانقطاع بين إبراهيم وعمر رضي الله عنه .

(١) المبسوط؛ للسرخسي : ١٣/٥ .

(٢) المغني: ٣٨٨/٩ .

(٣) روضة الطالبين : ٨٤/٧ ، ومغني المحتاج : ١٦٤/٣ .

(٤) بدائع الصنائع : ٣١٧/٢ ، وتبيين الحقائق: ١٢٨/٢ ، وحاشية ابن عابدين: ٩٢/٣ .

(٥) الذخيرة : ٢١٥/٤ ، وحاشية الدسوقي: ٢٤٩/٢ ، وشرح الخرشي: ٢٠٥/٣ .

(٦) الإنصاف للمرداوي: ٢٥٥/٢٠ ، وكشاف القناع: ٦٨/٥ ، ومطالب أولي النهى :

٨٤/٥ .

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

١ - الشواهد والوقائع التاريخية الكثيرة التي تدل على تزويج النساء بمن لا يكافئهن في بعض الصفات، كالنسب في العصر النبوي، وعصر الخلفاء الراشدين، حيث صح النكاح مع عدم وجود الكفاءة؛ لقبول المرأة والأولياء.

ويمكن أن يُقال: إن هذه الوقائع قد تدل على أن النسب غير معتبر في الكفاءة أصلاً، وهذا أقرب من أن يكون معتبراً إلا أنه سقط لإسقاطه ممن يملك إسقاطه، والله أعلم.

٢ - أن الكفاءة حق للمرأة وللأولياء، فلا تكون شرطاً للصحة؛ لأنها تسقط بإسقاطها كالسلامة من العيوب.

٣ - إثبات حق الفسخ للزوجة وأوليائها عند عدم الرضا، ولو كانت الكفاءة شرطاً للصحة لم يكن فيها خيار^(١).

والقول الثاني هو المشهور عند الفقهاء، وعليه العمل، ويقويه منح المرأة حق الخيار في الفسخ، فدل على أن النكاح يمكن انعقاده بدون بعض شروط الكفاءة.

على أن المتأمل لما ذكره الفقهاء من خصال الكفاءة يلحظ أن مناط اعتباره العرف، فإذا تغير العرف، فقد تتغير بعض هذه الخصال (ما عدا الدين)^(٢).

(١) المغني: ٣٨٩/٩.

(٢) صرح بعض المعاصرين بذلك، فلجنة الموسوعة الفقهية الكويتية صرحت بذلك في =

ويظهر لي - والله أعلم - أن الكفاءة إذا كانت مرتبطة بالعرف، فإنها تختلف باختلاف الأعصار والأمصار، فما يكون شرطاً للكفاءة في بلد، قد لا يكون كذلك في بلد آخر.

هل السلامة من العيوب من شروط الكفاءة؟

اختلف الفقهاء في عد السلامة من العيوب من شروط (خصال) الكفاءة:
القول الأول: أن السلامة من العيوب ليست من شروط الكفاءة.
وهذا مذهب الحنفية^(١) والحنابلة^(٢).

= معرض حديثها عن خصال الكفاءة (٢٤ / ٢٨١ هامش)، كما صرح به الدكتور وهبة الزحيلي في الفقه الإسلامي وأدلته (٧ / ٢٣٤) حيث رجّح مذهب مالك في تفسير الكفاءة بالدين والسلامة من العيوب، أما بقية الخصال فترجع إلى العرف، وقد تغير، حيث أصبح الناس لا ينظرون لما ذكره الفقهاء من اعتبارات أخرى.

قلت: ويؤيد ذلك ما ذكره بعض الفقهاء، فبعد أن استدل ابن قدامة في المغني (٩ / ٣٩٢) لشرط النسب في الكفاءة قال: «إِذَا أُطْلِقَتِ الكفاءة وجب حملها على المتعارف»، ولما استدل الإمام أحمد على عدم كفاءة الحائك والحجام بحديث ضعيف سئل فقال: «العمل عليه» فعلق عليه ابن قدامة (٩ / ٣٩٥) بقوله: «يعني أنه ورد موافقاً لأهل العرف».

(١) فتح القدير: ٣ / ٢٩٥، والبحر الرائق: ٣ / ١٤٣، وحاشية ابن عابدين: ٣ / ١٠٢.

(٢) المغني: ٩ / ٣٩٥، والشرح الكبير: ٢٠ / ٢٧٠، وشرح الزركشي على مختصر الخرقي: ٢ / ٣٣٩، وقد تتابع الباحثون على نسبة هذا القول إلى الحنابلة بناءً على قول ابن قدامة في المغني (٩ / ٣٩٥): «وأما السلامة من العيوب فليس من شروط الكفاءة»، إلا أن بقية كلامه قد يؤخذ منها موافقة الشافعية القائلين بأن السلامة من العيوب من صفات الكفاءة، فإنه قال بعد ذلك: «فإنه لا خلاف في أنه لا يبطل النكاح بعدمها» وهذا يعني نفي كونها =

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

القول الثاني: أن السلامة من العيوب من شروط الكفاءة .

وهذا مذهب المالكية^(١) والشافعية^(٢)، ومحمد بن الحسن من الحنفية^(٣)، كما اختاره بعض الحنابلة كابن عقيل، وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الإمام أحمد أوماً إليه، حيث ذكر أنها لا تُزوّج بمعيّب^(٤).

= شرط صحة كسائر الصفات التي أثبتتها كالنسب، وقد تقدم أنه يرجح أن الكفاءة شرط لزوم، وقد رجّح ذلك بقوله (٣٨٩/٩): «ولأن الكفاءة لا تخرج عن كونها حقاً للمرأة أو الأولياء أو لهما فلم يُشترط وجودها كالسلامة من العيوب» فهو يرى أن الكفاءة ليست شرط صحة بل شرط لزوم كالسلامة من العيوب، ثم قال في (٣٩٦/٩) بعد نفي كون السلامة شرطاً للكفاءة: «ولوليها منعها من نكاح المجذوم والأبرص والمجنون»، وهذا يعني أن لوليها حقاً في السلامة من العيوب، فصارت من شروط الكفاءة، وهذا يوافق مذهب الشافعية في منح الولي حق رد الخاطب من أجل الجنون والبرص والجذام. انظر: فتح الوهاب: ٢/ ٦٦، ومغني المحتاج: ٣/ ١٦٥، ويؤيد ذلك ما جاء عن ابن عقيل وما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية، ولعل ما ذكره ابن قدامة كان مبنياً على رأي الخرقى ومتقدمي الحنابلة من أن الكفاءة شرط صحة، أو بناءً على الصحيح في المذهب من التفريق بين العيوب، فيرون أن الولي له منعها من المجنون والأبرص والمجذوم دون بقية العيوب، مع أنه أجاز للولي منعها في جميع الصور (١٠/ ٦٧).

(١) الذخيرة: ٤/ ٢١٢، ومواهب الجليل: ٣/ ٤٦٠، وشرح الخرشي: ٣/ ٢٠٥، وحاشية الدسوقي: ٢/ ٢٢٦، ومنح الجليل: ٣/ ٣٢٣.

(٢) الحاوي الكبير؛ للماوردي: ٩/ ١٠٦، وروضة الطالبين: ٧/ ٨٠، وأسنى المطالب: ٣/ ١٣٧، ومغني المحتاج: ٣/ ١٦٥.

(٣) فتح القدير: ٣/ ٢٩٥، وحاشية ابن عابدين: ٣/ ١٠٢.

(٤) مطالب أولي النهى: ٥/ ٨٦.

الأدلة :

أدلة القول الأول :

١ - استدل ابن قدامة بأنه لا خلاف في أن النكاح لا يبطل بعدم السلامة من العيوب ، فدل على أنها ليست من الكفاءة^(١) .

ويمكن أن يُناقش بأن سائر شروط الكفاءة لا يبطل النكاح بعدمها ؛ لأنه قد تقدم أن الكفاءة شرط لزوم ، فلا يبطل النكاح بعدم صفاتها كالنسب ، وإنما الخلاف هنا: هل السلامة من العيوب شرط لزوم كسائر شروط الكفاءة؟ وقد تقدم أن الظاهر أن ابن قدامة يعتبرها شرط لزوم بدليل قوله: «ولوليها منعها من نكاح المجذوم والأبرص والمجنون»^(٢) .

٢ - أن الضرر من فقد هذا الشرط (السلامة من العيوب) مختص بالمرأة، فلها التنازل عنه ، فلا يكون من شروط الكفاءة^(٣) .

ونوقش بأنه لا يُسلم بأن الضرر مختص بالمرأة ، بل الضرر يتعداها إلى الأولياء ، وهم يُعيرون بذلك ، كما أنه يُخشى تعديه إلى الولد^(٤) .

(١) المغني : ٣٩٥ / ٩ ، والشرح الكبير : ٢٧٠ / ٢٠ .

(٢) وهذا مذهب الحنابلة (الإنصاف : ٥٢٥ / ٢٠ ، وكشاف القناع : ١١٥ / ٥ ، وشرح منتهى الإرادات : ٦٨١ / ٢) ، ورجح ابن قدامة في المغني (١٠ / ٦٧) أن للولي منعها في جميع العيوب ، ويفهم منه أن السلامة من هذه العيوب من شروط الكفاءة ، وقد قاس ابن قدامة الزوج المعيب على عدم المكافئ مراراً .

(٣) المغني : ٣٩٥ / ٩ ، والشرح الكبير : ٢٧٠ / ٢٠ .

(٤) حاشية الدسوقي : ٢ / ٢٤٩ ، وأسنى المطالب : ٣ / ١٧٦ ، ونظر : أحكام الأمراض =

أدلة القول الثاني :

١- أن المقصود من الكفاءة تحصيل ما يحقق دوام المودة بين الزوجين، وسلامة الزوج من العيوب مما يحقق هذا المقصود ، فكانت مشرطة كسائر خصال الكفاءة.

٢- أن المرأة تتضرر بتزويجها من الزوج المعيب ؛ لأن النفس تعاف مصاحبة صاحب العيب، فكيف بمن تضاعفه وتطارحه؟ وكذا الأولياء يتضررون؛ لأنهم يُعيرون به ، ولا يتقدم للخطبة منهم أحد، كما يُخشى تعديه إلى الولد ، وقد تقرر في الفقه أن الضرر يُدفع بقدر الإمكان، ودفعه يحصل بمنعها من ذلك الزوج^(١).

٣- أن منح المرأة حق خيار الفسخ إذا لم ترض لا يكفي ؛ لأنها قد لا ترضى عند العقد، ثم تتضرر بعد ذلك، فلا يمكن تداركه .

جاء في المغني: «قال أحمد: (ما يعجبني أن يزوجه بعين، وإن رضيت الساعة تكره إذا دخلت عليه؛ لأن من شأنهن النكاح، ويعجبهن من ذلك ما يعجبنا)؛ وذلك لأن الضرر في هذا دائم، والرضا غير موثوق بدوامه، ولا يتمكن من التخلص إذا كانت عالمة في ابتداء العقد، وربما أفضى إلى الشقاق والعداوة، فيتضرر وليها وأهلها، فملك الولي منعها»^(٢).

=المعدية في الفقه الإسلامي؛ لعبدالإله السيف (رسالة ماجستير): ص ٢٩٢.

(١) أحكام الأمراض المعدية في الفقه الإسلامي؛ لعبد الإله السيف: ص ٢٩٢.

(٢) المغني: ٦٧/١٠.

٤ - أن وجود العيوب في الزوج يوجب فسخ النكاح بخلاف نقص النسب، فتكون السلامة من العيوب أولى باشتراطها في الكفاءة من النسب^(١).

الترجيح:

يظهر لي - والله أعلم - رجحان القول الثاني لما يأتي:

أ - ما تقدم من قوة توجيهات وتعليلاته في مقابل ضعف توجيهات القول الأول.

ب - أن السلامة من العيوب تفوق في فائدها وأهميتها للزوجة واستمرار الحياة الزوجية بعض الشروط التي اشترطها أصحاب القول الأول، كالنسب والحرفة والحرية واليسار ونحوها، والضرر الذي يحصل للمرأة بالزوج المعيب أكثر مما يحصل لها بفقد هذه الشروط، ويظهر أنهم راعوا أولياء المرأة في اعتبار هذه الشروط أكثر من المرأة، والإنصاف مراعاة المرأة وأوليائها بما يتفق مع المقاصد الشرعية والأعراف المرعية، والله أعلم بالصواب.

حكم زواج المصاب بالهريس :

يمكن افتراض اتجاهين في هذه المسألة، وفيما يلي أبين هذين الاتجاهين مع الأدلة والترجيح.

الاتجاه الأول : عدم جواز عقد النكاح مع إصابة أحدهما، وعلى السليم منهما (أو وليه) منع هذا النكاح.

(١) الحاوي الكبير: ١٠٧/٩.

الأدلة :

أولاً: بناءً على ما تقدم في اعتبار الكفاءة واشتراط السلامة من العيوب من خصال الكفاءة، يمكن الاستدلال على عدم جواز عقد نكاح المصاب من وجوه:

أ - ترجّح أن السلامة من العيوب معتبرة في الكفاءة ، ومرض الهربس من العيوب التي تندرج في عموم ذلك ، إذ يترتب على إصابة الزوج به ظهور البثور والطفح الجلدي على الأعضاء التناسلية، وإمكانية نقل العدوى إلى المرأة والولد، مع ما في ذلك من النفرة، وتعذر استمتاع الزوج بزواجه في بعض الأحوال، واحتمال الإصابة ببعض المضاعفات والأمراض الخطيرة مستقبلاً، وهذا عيب لا يقل - إن لم يزد - عن العيوب التي نص الفقهاء عليها كالجذام والبرص ونحوهما، فإن هذه العيوب لا تنتقل بالجماع، ولا تؤثر بشكل مباشر على الاتصال الجنسي، ومثل هذه الأمراض الجنسية المعدية لم تكن مألوفة في زمن المتقدمين ، ولو كانت موجودة لكانت أولى بالذكر من بعض العيوب المنفرة مع عدم خطورتها من الناحية الطبية .

ب - ترجّح تحريم تزويج المرأة بغير الكفاءة ، ومريض الهربس ليس كفاءً للمرأة السليمة ، فيحرم تزويجه .

ج - رغم أن بعض الفقهاء جعل الكفاءة شرط صحة ، إلا أنه ترجّح أنها شرط لزوم، وهذا يعني أن للولي والمرأة حقاً في رد الخاطب إذا لم يكن كفاءً، وإذا لم يتم رد غير الكفاء لم يكن للكفاءة فائدة، وكان الولي مضيعاً

لما ولي عليه ومفرطاً في رعاية المصلحة.

د - تقدم أن غالب خصال الكفاءة تعتمد على العرف، وهذا يختلف باختلاف الأعصار والأمصار، والناس اليوم مجمعون على النفرة من الأمراض الجنسية المعدية كالهربس، وهي عندهم أشد من بعض العيوب المنفرة كالبرص ونحوه.

هـ - من المقرر أن الدين من أهم خصال الكفاءة المجمع عليها، ومن آثار ذلك عدم تزويج الفاسق كالزاني^(١)، ويدل عليه الحديث المتقدم «إذا آتاكم مَنْ تَرْضَوْنَ خُلُقَهُ وَدِينَهُ فَرِّجُوهُ إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ عَرِضٌ»، وقد تقدم أن الغالب في سبب الإصابة بمرض الهربس ممارسة الزنى (أو اللواط)، والزاني لا يجوز تزويجه إلا بعد أن يتوب^(٢)، والولي لا يمكنه التحقق من توبته، وقد يُظهر التوبة وصلاً الحال ليزوّج، فكان على الولي العمل بالاحتياط، ورد مثل هذا الخاطب المشكوك في حاله.

ثانياً: أن مرض الهربس مرض معدٍ كما تقدم في العرض الطبي، وقد

(١) نص جماهير الفقهاء على أن العفيفة لا تزوّج بالفاسق كالزاني، فليس كفاء لها. انظر: بدائع الصنائع: ٣٢٠/٢، ومواهب الجليل: ٤٦٠/٣، وروضة الطالبيين: ٨١/٧، والمغني: ٣٩١/٩، وقد صح عن الشعبي قوله: (من زوّج كريمته من فاسق فقد قطع رحمها). انظر: الثقات؛ لابن حبان: ٢٣٠/٨، والمغني عن حمل الأسفار؛ للعراقي: ٣٨٨/١.

(٢) وهذا مذهب الإمام أحمد. انظر: المغني: ٥٦٢/٩، وكشاف القناع: ٨٣/٥.

أثر مرض الهريس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

جاء الشرع بالتحذير من أسباب العدوى كما في نصوص كثيرة منها^(١) :

أ - ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ»^(٢).

والمُمْرِضُ: الذي له إبل مرضى، والمُصِحُّ: الذي له إبل صحيحة،
فنهى صاحب الإبل المريضة أن يوردها على الإبل الصحيحة^(٣).

ب - قوله صلى الله عليه وسلم: «فِرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ»^(٤).

(١) وهناك أحاديث تدل على نفي العدوى، وأصح ما جُمع به بين هذه الأحاديث التي ظاهرها التعارض: نفي أن المرض يعدي بطبعه مستقلاً كما كانت الجاهلية تعتقده، والأمر بعدم مخالطة المرضى؛ لأنه سبب لحصول العدوى بتقدير الله تعالى، وهذا مذهب جماهير العلماء. انظر: شرح النووي على مسلم: ١٤/٢١٣، وزاد المعاد: ٤/١٣٧، وفتح الباري: ١٠/١٦١، ومغني المحتاج: ٣/٢٠٣، وحاشية الدسوقي: ٢/٥٢٩.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الطب، باب لا هامة: ص ١٠١٩ رقم (٥٧٧١)، ومسلم في صحيحه: كتاب الطب، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء ولا غول ولا يورد ممرض على مصح: ص ٩٨٥ رقم (٢٢٢١).
(٣) فتح الباري: ١٠/٢٤٢.

(٤) أخرجه موصولاً أحمد في المسند: ٢/٤٤٣، وابن أبي شيبة في المصنف: باب من كان يتقي المجذوم: ٥/١٤٢، والبيهقي في السنن الكبرى: باب اعتبار السلامة في الكفاءة: ٧/١٣٥، وأخرجه معلقاً البخاري جازماً به في صحيحه: كتاب الطب، باب الجذام: ص ١٠٠٩ رقم (٥٧٠٧)، وهو محكوم بصحته؛ لأن من علّق عنه (عفان) من شيوخ البخاري، ثم إن البخاري جزم به. انظر: عون المعبود: ١٠/٣٠٢، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٢/٤١٤ رقم (٧٨٣).

والجُذام: داء معروف تتقطع منه الأعضاء والأصابع ، وهو عند العرب من الأمراض المعدية^(١) .

ج - كان في وفد ثقيف رجل مجذوم فأرسل إليه النبي صلى الله عليه وسلم: «إِنَّا قَدْ بَايَعْنَاكَ فَأَرْجِعْ»^(٢) .

واستدل كثير من الشراح بهذين الحديثين على التفريق بين المجذوم وامرأته؛ لتضررها بالجذام ونفرتها من المصاب به^(٣) .

ووجه دلالة هذه الأحاديث : أنها تدل على التحذير من الأمراض المعدية في المخالطة والمبايعة ودخول البلد ، وإذا كان هذا منهيًا عنه ، فمخالطة الزوج المريض بالمرض المعدي كالهربس ينبغي أن تكون أشد تحريمًا لأنها مخالطة كاملة ، وإذا كان صاحب الإبل منهيًا عن خلط الصحيحة بالمريضة ، فالولي منهي من باب أولى عن خلط المرأة الصحيحة بالزوج المصاب بالهربس ؛ لأن ذلك أظهر في نقل المرض ، وكذلك الخاطب المصاب منهي عن الإقدام على الاقتران بالمرأة مع علمه أنه سينقل لها المرض في الغالب بإذن الله وتقديره .

ثالثًا: أن زواج المصاب بمرض الهربس بالسليم منافي للمقاصد الشرعية في النكاح، وفيما يلي بيان ذلك:

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/ ٢٥٢ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الطب ، باب اجتتاب المجذوم ونحوه : ص ٩٩٠ رقم (٢٢٣١) .

(٣) شرح النووي على مسلم : ١٤/ ٢٢٨ .

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

أ - الاستمتاع: وهذا أعظم مقاصد النكاح ، ومرض الهربس ينتقل غالباً (بإذن الله) عن طريق الجماع، فيترتب على زواج المصاب بالسليم إما نقل المرض أو ترك الجماع، أو اتباع إجراءات طبية (كاستخدام العازل الذكري) مما يقلل الاستمتاع ويؤثر على تحصيل هذا المقصود وتحسين الزوجين ، خاصة أن المرض قد ينتقل حتى في حالة كموه وسكونه، مما يجعل الزوجين في حالة حذر وترقب دائمين .

ب - المودة والرحمة والألفة بين الزوجين: وهذا المقصد يختل بإصابة أحدهما بالهربس؛ لأن مظهر الأعضاء التناسلية يكون منفراً لإصابتها بالثآليل، فضلاً عن الأعراض الأخرى كما تقدم ، كما أن الزوج السليم يبقى في حالة شك دائم بسبب علمه أن الغالب أن الإصابة تحصل بسبب علاقة محرمة (الزنى أو اللواط) فلا يكون المصاب مأموناً في دينه وخلقه ، وقد يبقى الشك حتى مع إظهاره للتوبة .

ج - تحصيل الولد : وهذا المقصد يختل أيضاً؛ لأن الأم إذا كانت مصابة بالمرض خاصة في آخر أيام الحمل، فإن احتمال إصابة المولود شبه مؤكد بإذن الله، وتكون إصابته أخطر وأشرس ، وقد يُصاب بالتخلف العقلي؛ لذا يتم إجراء عملية قيصرية؛ لئلا يمر المولود بالأعضاء التناسلية للمصابة؛ لذا فقد يعتمد الزوجان إلى تأخير الحمل أو تركه بالكلية ، أو الاضطرار إلى العملية الجراحية من أجل الولادة، مع ما فيها من مضاعفات وأخطار محتملة.

رابعاً: دلالة القواعد الفقهية على ذلك كما يلي:

أ - القاعدة الفقهية الشهيرة (درء المفسد مقدم على جلب المصالح)^(١) تشهد لهذا القول ؛ فلا شك أن النكاح فيه مصالح كثيرة سبقت الإشارة إليها، إلا أن نكاح المصاب بالهربس يترتب عليه مفسد كثيرة، كإصابة الزوجة أو ولدها، ونفرتها من زوجها المصاب، وتقصيرها في حقه الواجب، وتقصيره في حقها في الاستمتاع؛ لخوفه من نقل المرض إليها، فإذا ترتب على الزواج كل هذه المفسد، فدرؤها أولى من تحقيق مصالح الزواج.

ب - القاعدة الفقهية (الضرر يُدفع بقدر الإمكان)^(٢)، وهذه القاعدة في دفع الضرر قبل وقوعه، ومن أبرز تطبيقات القاعدة البعد عن ذوي العاهات والأمراض المعدية كالهربس، وفي زواج المصاب عدة مفسد وأضرار كما تقدم، ودفع هذه الأضرار يحصل بمنع زواج المصاب بهذا المرض .

خامساً: ما تقدم كان غالبه في إصابة الخاطب؛ لأن ذلك هو الأكثر في الواقع، ولأن المرأة أضعف جانباً، فكان ينبغي الاحتياط لحقها، إلا أن ذلك ينطبق على زواج الرجل السليم بالمرأة المصابة، وذلك لما يلي:

أ - القياس على إصابة الخاطب كما تقدم؛ لأن الضرر وتخلف مقاصد الزواج ونحو ذلك من العلل السابقة، ملحوظ أيضاً في حالة زواج السليم بالمخطوبة المصابة .

(١) الأشباه والنظائر؛ للسيوطي: ص ١٧٩، والأشباه والنظائر؛ لابن نجيم: ص ٩٠ .

(٢) المدخل الفقهي العام: ٢ / ٩٨١، ودرر الحكام: ١ / ٤٢ .

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

ب - أن الخاطب الذي يُقدِّم على الزواج من المصابة وقد علم ما في ذلك من المفاسد والآثار الخطرة عليه وعلى أولاده، يمكن أن يوصف بالسَّفَه، ويجب الأخذ على يديه ومنعه من الإضرار بنفسه بهذا المرض، كسائر الأمراض المعدية كالإيدز^(١).

الاتجاه الثاني: جواز عقد النكاح مع إصابة أحد الطرفين بالهربس. ويمكن تأييد هذا الاتجاه بما يأتي:

أولاً: أن الزواج له أركان وشروط، وقد اكتملت في زواج المريض بالهربس، فيكون صحيحاً، ووجود المرض لا يبطل عقد النكاح.

ويمكن أن يُناقش بأن البحث في حكم الإقدام على الزواج مع وجود المرض، وليس المقام في صحة العقد، فالعقد صحيح إذا أبرم برضا جميع أطرافه، والسلامة من العيوب (كالهربس) جزء من الكفاءة، وقد تقدم أنها شرط لزوم لا شرط صحة، مع أن طائفة من الفقهاء يرون أنها شرط صحة. ثانياً: قوله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا آتَاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ خُلُقَهُ وَدِينَهُ فَزَوِّجُوهُ، إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ عَرِيشٌ»^(٢).

ووجه دلالة: أن الحديث اشترط أن يكون الخاطب مرضياً في دينه وخلقه، دون اعتبار لما يحمله من أمراض، فإذا كان ذا خلق ودين وجب القبول على الفور منعاً للفتنة والفساد في المجتمع.

(١) انظر: بحث (الأحكام الشرعية المتعلقة بمرض الإيدز)؛ لعمر بن سليمان الأشقر ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة: ٣٨/١.

(٢) أخرجه الترمذي وابن ماجه بإسناد حسن، وتقدم تخريجه ص ٢٦٦ من هذا البحث.

ويمكن أن يُناقش بما يلي:

أ - تقدم أن الغالب في سبب الإصابة بالهربس التناسلي العلاقة الجنسية المحرمة (الزنى أو اللواط) ، ومن كان كذلك فليس مريضاً في دينه وخلقه، إلا أن يكون قد تاب.

ب - على فرض أنه أصيب بسبب مباح، فإنه يبقى مريضاً ويشكل خطراً على السليم، وقد دل الشرع على اتخاذ الأسباب التي تمنع العدوى كما تقدم. ثالثاً: أن المرأة السليمة قد ترضى بالخاطب المصاب، وتقبل به زوجاً مع علمها بمرضه، فإذا رضيت به، فليس لوليها منعها من الزواج به؛ لأن ذلك من العضل، وقد دلت الأدلة على تحريم العضل^(١) كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَرْزَوْجَهُنَّ﴾^(٢).

ويمكن أن يُناقش بأن الفقهاء عرفوا العضل بأنه: «منع المرأة من التزويج بكفئتها إذا طلبت ذلك، ورغب كل واحد منهما في صاحبه»^(٣)، فنصوا على الكفاءة، فإن طلبت التزويج من غير الكفاء لم يكن عاصلاً^(٤).

(١) بدائع الصنائع: ٢/ ٢٤٧، وحاشية ابن عابدين: ٣/ ٩٠، وحاشية الدسوقي: ٢/ ٢٣١، وشرح الخرشي: ٣/ ١٨٩، والأم: ٥/ ١٤، ومغني المحتاج: ٣/ ١٥٣، والمغني: ٩/ ٣٨٣، وكشاف القناع: ٥/ ٥٤.

(٢) سورة البقرة، جزء من الآية (٢٣٢).

(٣) المغني: ٩/ ٣٨٣.

(٤) حاشية ابن عابدين: ٣/ ٩٠، وحاشية الدسوقي: ٢/ ٢٣١، وشرح الخرشي: ٣/ ١٨٩، وروضة الطالبين: ٧/ ٥٨، وإعانة الطالبين: ٣/ ٣١٧، ومطالب أولي النهى: ٥/ ٦٦.

أثر مرض الهريس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

قال ابن قدامة: «فأما إن طلبت التزويج بغير كفئها، فله منعها من ذلك، ولا يكون عاضلاً لها بهذا؛ لأنها لو زوجت من غير كفئها، كان له فسخ النكاح، فلأن تُمنع منه ابتداءً أولى»^(١).

وقد تقدم أن السلامة من العيوب شرط في الكفاءة، ومريض الهريس ليس كفءً للسليمة، فلا يكون الولي عاضلاً برده.

رابعاً: أن الأب قد يرضى بالخاطب المصاب بالهريس، فيجبر ابنته البكر الصغيرة عليه، وإجبار الأب في هذه الحالة جائز، والعقد صحيح بالإجماع، فلا وجه للقول بعدم جواز النكاح إذا كان الخاطب مريضاً في هذه الحالة.

ويمكن أن يُناقش بأن العلماء أجمعوا على جواز إنكاح الأب ابنته الصغيرة التي لم تبلغ تسع سنين إذا زوّجها من كفء^(٢)، وقد تقدم أن مريض الهريس ليس كفءً، كما أن بعض الفقهاء اشترطوا ألا يزوّجها بمن في زواجها منه ضرر بين كالهَرَم والمعيّب ونحوهما^(٣)، ولا شك أن مريض

(١) المغني: ٣٨٤/٩.

(٢) نقل الإجماع الإمام أحمد (مسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح: ١٢٩/٣)، وابن المنذر في الإجماع: ص ٧٨، وابن عبد البر في التمهيد: ٩٨/١٩، والنووي في شرح مسلم: ٢٠٦/٩، وابن قدامة في المغني: ٣٩٨/٩، وابن حجر في فتح الباري: ٣١٩/١٢.

(٣) الإقناع للشربيني: ٤١٥/٢، ومغني المحتاج: ١٤٩/٣، وانظر: ولاية الإجماع في النكاح؛ للدكتور عبد الله بن عبد العزيز الجبرين: ص ٧١.

الهربس معيب، وأي شفقة ورعاية مصلحة يديها الأب إذا سلم ابنته الصغيرة لمريض الهربس، مع ما تقدم من آثار المرض وأخطاره؟! .

خامساً: أن تزويج المصاب جائز؛ ليحقق مقاصد النكاح من التحسين وطلب الولد، ولو ترك تزويجه لترتب على ذلك مفسد أعظم من تزويجه، فقد يلجأ إلى الزنى، فيزيد في انتشار المرض ونقله لغيره، وقد يكون زواجه بعد توبته سبباً - بإذن الله - في شفائه واتباع النصائح الطبية، وعلى القول الأول يستمر عازباً دون زواج!! .

ويمكن أن يُناقش بأن المصاب يمكنه تجنب هذه المفسد من خلال ما يأتي:
أ - تأخير الزواج والحرص على اتباع النصائح الطبية، وقد تقدم أن مرض الهربس قد يخف أو يتلاشى مع مرور الزمن .

ب - أن يحصن نفسه بالصيام إلى أن يتزوج، كما جاء في وصية النبي صلى الله عليه وسلم: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ»^(١) .
والباءة: القدرة على الوطء ومؤن الزواج، وأصل الوِجَاء: رض الخصيتين لقطع الشهوة، والمعنى: أن الصوم يقطع الشهوة ويذهب شرها^(٢) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب النكاح، باب من لم يستطع الباءة فليصم: ص ٩٠٧ رقم (٥٠٦٦)، ومسلم في صحيحه: كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تأقت نفسه إليه ووجد مؤونة، واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم: ص ٥٨٦ رقم (١٤٠٠) .

(٢) شرح النووي على مسلم: ٩/ ١٧٣، وفتح الباري: ٤/ ١١٩، ٩/ ١٠٨ .

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

ج - يمكن للمصاب بالهربس أن يتزوج مصابة مثله ، وهذا جائز كما سيأتي إن شاء الله.

سادساً: إذا فرضنا أن زواج المصاب بالسليم فيه إخلال بحقوق السليم، فيُحتمل أن يكون جائزاً من باب تنازل السليم عن بعض حقوقه برضاه، والأصل أن صاحب الحق له ألا يطالب بحقه وأن يتنازل عنه.

ويمكن أن يُناقش بما يأتي:

أ - أن الرضا لا يكفي لإباحة العقود والتصرفات المحرمة ، فبعض الأنكحة المحرمة كزواج المتعة والشغار ونحوهما، لا تجوز مع رضا كل طرف من أطرافها^(١).

ب - أن الولي - في الغالب - أكثر خبرةً من المرأة وأدرى بالرجال وبما يصلح لها، كما أن له حقاً في قبول الخاطب أو رده؛ لأنه يتضرر بغير الكفاءة ويُعَيَّر به؛ لذا فإن الكفاءة حق للمرأة وللأولياء، فلو رضيت المرأة بمريض الهربس، فإن للولي حقاً في منعها؛ لأن رضاها فيه إخلال بحقها وحق وليها، فلم تملك الاستقلال بالموافقة على الخاطب .

سابعاً: أن المختصين يؤكدون أن مرض الهربس ليس مرضاً خطيراً ولا مميتاً، كالإيدز وغيره من الأمراض المعدية، كما أن مضاعفاته يسيرة ، ولا يستحق أن يُمنع الزواج من أجله، خاصة مع اتباع الإجراءات الطبية ، ويؤيد ذلك أن كثيراً من الأزواج والزوجات يصابون بأمراض مزمنة، كالضغط

(١) أحكام مرضى الإيدز في الفقه الإسلامي؛ لراشد الشهري: ٤٨٣ / ٢.

والسكري وغيرها من الأمراض التي لا يكاد يخلو منها زوجان ، ومع ذلك لم يقل أحد إنها تُخل بالكفاءة أو توجب الفسخ .

ويمكن أن يُناقش بما يأتي:

أ - أن مرض الهربس مؤذٍ وله أبعاد عضوية واجتماعية ونفسية ، كما أنه يثير الاشمئزاز بسبب مظهر الأعضاء التناسلية عند نشاط المرض ، حيث تظهر فيها البثور وتلتهب، فيسبب نفرة السليم من المصاب فيمنع الاستمتاع، فضلاً عن احتمال انتقال المرض إلى السليم والولد، واحتمال حصول مضاعفات طبية لا تُحمد عقباها ، والسلامة لا يعدلها شيء .

ب - ثمة فروق ظاهرة بين الأمراض المزمنة، كالضغط والسكري ونحوها وبين مرض الهربس، فهذه الأمراض تفارق الهربس في أنها ليست معدية ، ولو كانت معدية فلا تنتقل بالجماع ، ولا تخل بالاستمتاع في الغالب، ولا يُصاب بها الزوج عن طريق محرم يخل بالدين والخلق ، ولا توجب النفرة والاشمئزاز، ولا تختص بالأعضاء التناسلية .

ثامناً: أن إصابة أحد الزوجين بالمرض لا يلزم منها إصابة الآخر، فقد يعيش السليم مدة طويلة ولا يُصاب، مع أنه يخالط المصاب ويجمعه خاصة مع اتباع النصائح الطبية كاستخدام الواقي الذكري؛ لأن انتقال المرض يعتمد على عدة عوامل قد لا تتوفر في كل حالة، والواقع يشهد بحالات سلمت الزوجة من المرض مع إصابة الزوج .

ويمكن أن يُناقش بما يأتي:

أ - أن عدم انتقاله في حالات نادرة لا يعني أنه لا ينتقل ، بل الغالب الأعم أنه ينتقل بين الزوجين كما يؤكد ذلك جميع الأطباء المختصين^(١) ، والنادر لا حكم له .

ب - أن الخوف من انتقال المرض يجعل الزوجين في حالة قلق وحذر دائمين ، كما أنهما يضطران لاستخدام العازل الطبي عند الجماع بشكل دائم ، مما يسهم في تقليل شهوة الجماع ، وعدم تحقق مصلحة التحصين والإعفاف .

ج - على افتراض عدم انتقاله إلى الطرف الآخر ، فإن مجرد إصابة أحد الزوجين به يثير النفرة والاشمئزاز ويخل بالاستمتاع ، ويشكك في دين المصاب وخلقه .

الترجيح:

من خلال استعراض الاتجاهين السابقين في حكم زواج المصاب بمرض الهربس يظهر لي - والله أعلم - رجحان الاتجاه الأول ، وهو عدم جواز عقد النكاح إذا كان أحد الخاطبين مصاباً بالهربس ، وذلك لما يأتي:

١ - قوة تعليقات هذا الاتجاه وما استندت إليه من أصول وقواعد شرعية في مقابل ضعف تعليقات الاتجاه الثاني لما أجيب به عنها .

٢ - أن منع هذا الزواج هو ما تبرأ به الذمة ، فبعض الباحثين أو الأطباء

(١) ذكر بعض الأطباء المختصين أن المرض قد ينتقل حتى مع استخدام الواقي الذكري؛ لأن مكان البثور قد يكون في منطقة لا يغطيها الواقي كالعانة وأصل القضيب .

يقللون من شأن المرض ويهونون من أعراضه ، إلا أن هذا موقف نظري ، لكنهم عند التطبيق الواقعي ينفرون من المرض ، ويرفضون من يتقدم لمولياتهم إذا كان مصاباً بمرض الهربس ، وكان عليهم أن يعاملوا فتيات المسلمين بمثل ما يحبون أن تعامل به مولياتهم^(١) .

المطلب الثاني : حكم الزواج إذا كان الطرفان مصابين

قد يرغب المصابان بالهربس (الرجل والمرأة) بالزواج مع علم كل واحد منهما بإصابة الآخر ورغبته في الارتباط ، فهل يجوز لهما الارتباط بالعقد وهما مصابان ، أم أن حكم زواجهما حكم زواج المصاب بالسليم ؟ من خلال ما تقدم في العرض الطبي وحكم زواج المصاب بالسليم ، يظهر لي أنه يجوز عقد نكاح المصابين ، ومما يؤيد ذلك ما يأتي :

١ - أن طائفة من الفقهاء يرون أن أحد الزوجين لا يملك المطالبة بالفسخ ، لعيب صاحبه إذا كان به عيب مثله ، وهو وجه عند الشافعية^(٢) ، ووجه عند الحنابلة^(٣) .

(١) من خلال التواصل المباشر والهاتفي والإلكتروني مع بعض الأطباء المختصين بتشخيص وعلاج المرض ، لاحظت أنهم يقللون من أثره وخطورته ، ويرون أنه لا يستحق الخوف أو القلق ، وعندما وجهت لهم سؤالاً مباشراً عن تزويج بناتهم بمرضى الهربس ، بادروا بالرفض ؛ لأن المريض مستقبله غامض وخوفاً على الزوجة والولد ، ولأن الخاطب المريض ليس آخر خاطب (!!)

(٢) روضة الطالبين: ١٧٨/٧ ، ومغني المحتاج: ٢٠٣/٣ ، ونهاية المحتاج: ٣١١/٦ .

(٣) المغني: ٦٠/١٠ ، والكافي: ٦١/٣ ، والمبدع: ١٠٨/٧ ، والإنصاف: ٥٠٤/٢٠ . علماً =

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان
ويعللون لذلك بأنهما استويا في النقص ، فلا مزية لأحدهما على الآخر
كالصحيحين .

فكذلك المصابان بالهربس استويا في المرض ، فلا مزية لأحدهما على
الآخر، فيجوز زواجهما ، ولا تكون إصابتهما معاً مسوغاً لطلب فسخ
النكاح .

٢- أن كثيراً من الفقهاء والباحثين المعاصرين يجيزون زواج المصابين
بالإيدز واستمرار العشرة بينهما^(١) ، مع أن الإيدز أخطر من الهربس ، فيجوز
زواج مرضى الهربس من بعضهم من باب أولى .

٣- تقدم في المبحث السابق أنه لا يجوز للمصاب أن يتزوج بالسليم ،
وبناءً عليه فإن المصاب سيظل دون زواج ، وقد يترتب على ذلك مفسد
عدة، منها: إصابته بالحزن والاكتئاب، واحتمال قضاء شهوته في الحرام، فيسهم
ذلك في انتشار المرض ، وفي تزويجه بمصاب مثله تحقيق لمصلحة تحصين

= بأن مذهب جمهور الفقهاء أن لأحد الزوجين المطالبة بالفسخ لعيب صاحبه وإن كان
به عيب مثله، ويعللون ذلك بعلة، منها أن الإنسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه .
انظر: مواهب الجليل: ٤٨٣/٣، والفواكه الدواني: ٣٨/٢، ومغني المحتاج: ٢٠٣/٣،
وأسنى المطالب: ١٣٧/٣، والمغني: ٦٠/١٠، والمبدع: ١٠٨/٧ .

(١) بحث (الأحكام الشرعية المتعلقة بمرض الإيدز)؛ لعمر بن سليمان الأشقر ضمن
دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة: ٣٧/١، وبحث (دور الزواج في الوقاية من مرض
الإيدز والإصابة به)؛ للدكتور وليد الطبطبائي: ص ٢٩٣، وأحكام مرضى الإيدز في الفقه
الإسلامي؛ لراشد الشهري: ٤٩١/٢ .

المصابين، وإعفافهما، ودرء للمفاسد المترتبة على بقاءه دون زواج.

٤- أن زواج المصابين يزيل حرج إخفاء المرض ونقله إلى السليم، وليس في زواجهما إضرار ولا ظلم بأحد الطرفين، وقد أكد بعض الأطباء المختصين أن زواجهما آمن لا ضرر فيه ما عدا احتمال انتقاله إلى الولد، وهذا يجب أن يكون محل اعتبار كما سيأتي.

المبحث الثالث

حكم حمل المصابة بمرض الهربس

تقدم أنه لا يجوز عقد نكاح المصاب بالسليم ، فإن وقع ذلك فالعقد صحيح ، ويجب حينئذٍ على الزوجين استخدام الواقي الذكري وغير ذلك من الوسائل التي تمنع من انتقال المرض ، وهي تمنع حصول الحمل كذلك ، وقد تحمل المرأة وهي سليمة ، ثم تُصاب بالمرض بعد الحمل ، فيبقى احتمال انتقال المرض إلى المولود قائماً.

أما في حالة زواج المصاب بمثله ، فإنه لا حاجة لاستخدام الواقي وغيره من الناحية الطبية ؛ لأن الزوجين مصابان بالمرض ، لكن في حالة حدوث الحمل فإن المولود يُصاب بالمرض بنسبة كبيرة بإذن الله ، وحينئذٍ تكون إصابته أشد قد تصل للوفاة ، وقد يُصاب بالتخلف العقلي ، والعاهات الدائمة ، وغير ذلك من الأمراض . ويظهر لي - والله أعلم - أنه يجب تجنب الحمل بالنسبة للمصابة بالهربس منعاً لإصابة المولود بالأمراض والعاهات ، إلى أن يقرر الأطباء إمكانية إنجاب مواليد أصحاء بإذن الله ، ومما يؤيد ذلك :

١ - أن جماهير الفقهاء على جواز العزل^(١) ، وقد استدلوا بأدلة كثيرة ، منها : حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : « كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل » وفي لفظ لمسلم : « فبلغ ذلك نبي الله

(١) العزل : « أن ينزع الرجل (يخرج قضيبه) إذا قُرب الإنزال ، فينزل خارجاً من الفرج .
المغني : ٢٢٨ / ١٠ .

صلى الله عليه وسلم، فلم ينهنا»^(١)، إلا أنهم اشترطوا أن يكون بإذن الزوجة الحرة^(٢)، فإذا وُجد عذر، فإنه يجوز العزل ولو بدون إذنها، ومما ذكروا من أعذار: أن يُخشى على الرضيع من الضعف إذا كانت الموطوءة ترضعه^(٣). وإذا خُشي على الولد الرضيع من الضعف، فلأن يُخشى على المولود من الهلاك والإصابة بالأمراض الخطيرة والعاهات المستديمة من باب أولى، فالأم المصابة بالهريس تنقل المرض إلى وليدها في الغالب، فيؤدي ذلك إلى موته أو إصابته كما تقدم، فإذا جاز العزل وهو من وسائل منع الحمل، دل على جواز تجنب الحمل بأي وسيلة في هذه الحالة، بل قد يصل إلى الوجوب بالنظر إلى مفسد الحمل.

٢- أجاز عامة الفقهاء المعاصرين استخدام الوسائل المعاصرة لتنظيم النسل، وقد ذكروا عدة مسوّغات لهذا التنظيم، ومن ذلك: الحرص على صحة المولود، وتجنب وفاة الأجنة والمواليد، أو إصابتهم بمضاعفات خطيرة، وتشوهات وعاهات مستديمة، أو انتقال الأمراض المعدية من

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب النكاح، باب العزل، ص ٩٣١ رقم (٥٢٠٩)، ومسلم

في صحيحه: كتاب النكاح، باب كتاب النكاح، باب حكم العزل، ص ٦١١ رقم (١٤٤٠).

(٢) نفى ابن عبد البر الخلاف فيه في التمهيد: ٣/ ١٤٨، والاستذكار: ٦/ ٢٢٨، وتعبه

ابن حجر في فتح الباري (٣٠٨/ ٩) بمخالفة الشافعية، حيث إنهم يرون جوازه مطلقاً

ولو لم تأذن الزوجة. انظر: بدائع الصنائع: ٥/ ١٢٦، وتبيين الحقائق: ٦/ ٢١، ومواهب

الجليل: ٣/ ٤٧٦، وشرح الخرشي: ٣/ ٢٢٥، وروضة الطالبين: ٧/ ٢٠٥، والفروع:

٥/ ٢٤٥، والإنصاف: ٢١/ ٣٩١، وكشاف القناع: ٥/ ١٨٩.

(٣) فتح الباري: ٩/ ٣٠٧.

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

والوالدين^(١)، كما نصت بعض المجامع الفقهية على جواز منع الحمل أو تأخيرها، إذا اضطرت المرأة إلى الولادة بعملية جراحية لإخراج الجنين^(٢).

وهذا ينطبق تماماً على حمل الأم المصابة بالهربس، فهو عرضة للوفاة أو الأمراض والعاهاات بسبب التقاط المرض من الأم؛ ولذلك تصبح الولادة بالعملية الجراحية (القيصرية) أمراً لا مفر منه لدرء المرض عن المولود، وبناءً على ذلك يجوز تجنب الحمل بالوسائل المعاصرة لهذه الدواعي، وقد يصل في مثل هذه الحالة للوجوب إلى أن يزول سبب الإصابة.

٣- أن حمل الزوجة المريضة بالهربس يؤدي إلى ولادة طفل مريض بأمراض وعاهاات خطيرة، وفي ذلك مفسد وأضرار عدة:

أ - قد يؤدي إلى وفاة الطفل المصاب بالمرض، أو حصول إعاقات وعاهاات مستديمة.

ب - يؤدي إلى إحداث مشكلات نفسية ومادية واجتماعية كبيرة للأسرة والمصاب، والمجتمع، والمستشفيات، والمراكز الطبية التي تنشغل برعاية الأطفال المصابين الذين يعانون من أمراض خطيرة، وعاهاات مستديمة.

(١) الأحكام المتصلة بالعقم والإنجاب ومنع الحمل؛ للدكتورة سارة الهاجري: ص ٧٥٥.

(٢) جاء ذلك في قرار مجلس المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي المنعقد في شهر ربيع الآخر عام ١٤٠٠هـ، ونصه: «أما تعاطي أسباب منع الحمل أو تأخيرها في حالات فردية؛ لضرر محقق، ككون المرأة لا تلد ولادة عادية، وتضطّر معها إلى إجراء عملية جراحية؛ لإخراج الجنين، فإنه لا مانع من ذلك شرعاً». انظر: قرارات المجمع الفقهي من دورته الأولى حتى الثامنة: ص ٦٢.

ج - قد يتسبب الطفل في نشر المرض للآخرين وخاصة الأطفال ، فيكون مصدراً للعدوى .

وإذا ترتب على الحمل كل هذه المفسدات، فإن (درء المفسدات مقدم على جلب المصالح).

٤- أن المرض يُضعف الأم، ويزيد من احتمال إصابتها ببعض الأمراض الخطيرة، فإذا انضاف إلى ذلك الوليد المصاب مع آثار الحمل والولادة، ترتب على ذلك ضرر كبير بالمرأة ، وقد جاء الشرع بدفع الحرج وإزالة الضرر، ويكون ذلك بتجنب الحمل .

وعلى الرغم مما تقدم، فإن ذلك لا يعني منع المصابين من الإنجاب بشكل دائم، إذ يمكن لهم إنجاب الأطفال في بعض الحالات تحت الإشراف الطبي، متى ما تحقق الأطباء أو غلب على ظنهم عدم إصابة المولود بإذن الله تعالى، ومن ذلك:

أ - استخدام العلاج المضاد مع تجنب الجماع أثناء الحمل، وإجراء عملية قيصرية؛ لتجنب مرور المولود بالأعضاء التناسلية للأم .

ب - الانتظار مدة طويلة بحيث يمكن للمرض أن يخف أو تقل أعراضه، فلا يؤثر على المولود .

ج - اتباع وسائل طبية مباحة للإنجاب يمكن معها ضمان عدم انتقال المرض إلى المولود .

فإذا تحقق الأطباء أو غلب على ظنهم إمكان ولادة طفل سليم مع هذه الإجراءات والاحتياطات، جاز حمل المصابة بالهريس ، والله أعلم .

المبحث الرابع

حكم فسخ النكاح بسبب الإصابة بمرض الهريس

تمهيد:

تقدم أن الواجب إخبار الخاطب أو المخطوبة بالإصابة بمرض الهريس، فإذا لم يخبر المصاب بإصابته وتم العقد، أو حدثت الإصابة بعد الزواج، فإن السليم سيتضرر ببقائه مع المصاب؛ لما تقدم من آثار ومفاسد، فهل له أن يطلب مفارقه وفسخ العقد بسبب الإصابة بمرض الهريس؟

لا بد قبل الجواب على هذا السؤال من التعرّيج على الأصل الفقهي لهذا الموضوع، وهو ما سطره الفقهاء المتقدمون في الخيار في النكاح بسبب العيوب في الزوجين، حيث عرضوا للتفريق بين الزوجين بالعيوب التي تصيب أحدهما، ويلاحظ من خلال استعراض هذه العيوب أنها تنقسم إلى قسمين: القسم الأول: ما يعود إلى سلامة الأعضاء التناسلية ومدى قدرتها على القيام بالعملية الجنسية (الجماع)، ويُراد بهذه الأعضاء: قضيب الرجل وفرج المرأة، وقد يتصل بذلك بعض الأعضاء الأخرى كالخصيتين.

وقد عبّر المتقدمون عن هذه العيوب بـ (أدواء الفرج)، وهذا التعبير يشمل عيوب قضيب الرجل وفرج المرأة، كما عبّر بعض المعاصرين بالعيوب الجنسية، أو العيوب المانعة للوطء والمعاشرة، أو الأمراض الجنسية^(١).

(١) الأحكام الشرعية المتعلقة بمرضى الإيدز؛ للأشقر: ١/ ٥٢، وأحكام مرضى الإيدز؛ للشهري: ٢/ ٥٩٨، ولا تبدو هذه المصطلحات دقيقة، فالعيوب المتعلقة بالأعضاء =

وقد عرف بعض المتقدمين هذا النوع من العيوب بأنه: «ما يمنع الوطء أو لذته»^(١) كما عرفوه بأنه: «الذي لا يتأتى معه الجماع عُرفاً إما لتعذره أو لعدم طيب النفس معه»^(٢)، ويمكن تعريف عيوب هذا القسم بأنها: «تشوهات واختلالات أصلية أو طارئة تصيب الأعضاء التناسلية للرجل أو المرأة وتمنع الوطء أو لذته».

وهذه العيوب منها ما يخص الرجال، ومنها ما يخص النساء، ورغم تفاوت الفقهاء في عدها إلا أنني أشير إلى أشهرها، فمما يخص الرجال:

١- العنة: العجز عن الجماع مع وجود الآلة (القضيب) لمرض أو ضعف في الخلقة أو كبر في السن أو سحر، أو شدة في صغر الذكر.

٢- الجب: قطع جميع الذكر، أو قطع أكثره، بحيث لا يمكن الجماع بالباقي.

٣- الخصاء: سل الخصيتين ونزعهما.

ومما يخص النساء:

١- الرتق: انسداد مدخل الذكر بعظم أو لحم، أو التحام فرجها بحيث لا يمكن جماعها.

=التناسلية ليست أمراضاً، وإنما يغلب عليها أنه تشوهات ما عدا العنة، فمن صورها ما يكون عرضاً لبعض الأمراض، كما أنها ليست كلها مانعة من الوطء، فبعضها يمكن معه الوطء، لكن العيب يؤثر على الشعور باللذة الجنسية.

(١) وهذا تعريف ابن الحاجب في جامع الأمهات: ص ٢٧١، وجعله تعريفاً لعيوب المرأة خاصة.

(٢) الفواكه الدواني: ٣٨/٢.

أثر مرض الهريس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

٢- القَرَن: انسداد الفرج بما يمنع الجماع من لحم أو عظم .

٣- العَقْل: لحم يبرز في الفرج ، أو رَغْوَة في الفرج تمنع لذة الوطء .

٤- الفَتَق: انخراق ما بين مسلك الذكر ومخرج البول ، أو انخراق ما بين القبل والدبر^(١) .

القسم الثاني: ما يعود إلى النفرة والاشمئزاز من المصاب مع تضرر السليم واحتمال انتقال العيب إليه ، وغالبها أمراض أو عاهات تصيب الرجل والمرأة ، وقد تصيب جميع أعضاء الجسم ، وليست خاصة بالأعضاء التناسلية .

والمتقدمون يسمونها العيوب المشتركة ؛ لأنها تصيب الرجل والمرأة ، ووضع بعض الباحثين ضابطاً لها: وهو ما اجتمع فيه الضرر والتنفير^(٢) ، ويمكن تعريف عيوب هذا القسم بأنها : «أمراض وأوصاف تحل بالرجل والمرأة وتسبب الضرر والنفرة» .

ومن أشهر أمثلة هذا القسم:

١- الجنون .

٢- الجذام .

٣- البرص .

(١) انظر في تعريف هذه العيوب: طلبة الطلبة؛ للنسفي : ص ١٠٠ ، والمغني: ٥٧ / ١٠ ،

والمطلع؛ للبعلي: ص ٢٣٨ ، وتبيين الحقائق: ٢١ / ٣ ، وأنيس الفقهاء؛ للقونوي: ص ١٦٥ .

(٢) الأحكام الشرعية المتعلقة بمرضى الإيدز؛ للأشقر: ٥٢ / ١ .

وهذه عيوب ذكرها جماهير الفقهاء ، ووردت عن بعض الصحابة والتابعين كما سيأتي ، وألحق بها بعض الفقهاء عيوباً أخرى^(١) .
وبتأمل هذين القسمين يمكن إجراء مقارنة بينهما على النحو التالي:

القسم الأول (العيوب الجنسية)	القسم الثاني (العيوب المشتركة)
تختص بأحد الجنسين فقط	مشتركة تصيب الرجل والمرأة
تختص بالأعضاء التناسلية فقط	عامة ، وقد تؤثر على الجسم كله
لا تنتقل بالعدوى	كثير منها ينتقل بالعدوى
لا تثير الاشمئزاز والنفرة من المظهر الخارجي	غالبا تثير النفرة والاشمئزاز
تمنع الوطء أو اللذة بشكل مباشر	لا تمنع الوطء لكن السليم ينفر من المصاب

وبالنظر في هذه المقارنة يظهر أن مرض الهربس التناسلي أقرب إلى عيوب القسم الثاني (العيوب المشتركة) لما يأتي:

أ - مرض الهربس لا يختص بأحد الجنسين ، فقد يصيب الرجل والمرأة .

ب - رغم أن المرض يظهر أثره على الأعضاء التناسلية ، إلا أنه قد يصيب المنطقة المحيطة بها ، كما أنه قد يؤثر أحياناً على أجزاء أخرى من الجسم كالوجه ، كما أنه يسبب حرقه البول والتهاب العين .

(١) مما ألحق بها : العذِيطة (التغوط عند الجماع) ، والخنوثة والباسور والناصور ، والزمانة وبخر الفم والفرج ، والقروح السيالة والعمى والعور ، وقطع اليدين أو الرجلين والقرع والعرج . وقد اختلف الفقهاء في عد هذه العيوب مما يُفسخ به النكاح ، وسيأتي بيان ذلك .

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

ج - المرض ينتقل بالعدوى كالجدام وغيره من الأمراض المعدية.

د - مظهر الجسم يثير الاشتمئزاز والنفرة خاصة عند نشاط الفيروس المسبب للمرض .

هـ - المرض لا يغير من شكل الأعضاء التناسلية ، ولا يمنع الوطء ، لكن السليم ينفر من وطء المصاب بسبب البثور والطفح الجلدي .

وبناءً على ما تقدم سأعرض لخلاف الفقهاء في حكم الفسخ بسبب العيوب المشتركة (كالجدام والجنون والبرص) ، ثم أبين حكم الفسخ بسبب مرض الهربس ، سواء أكان طلب الفسخ من الزوجة أم كان من الزوج .

المطلب الأول : طلب الزوجة فسخ النكاح بسبب إصابة الزوج

اختلف الفقهاء في طلب الزوجة الفسخ بسبب العيوب المشتركة كالجنون والجدام والبرص ، وإذا ما استبعدنا القول الذي يمنع أصل فسخ العقد والتفريق بين الزوجين بسبب العيوب^(١) فإنه يمكن حصر الخلاف في ثلاثة أقوال:

القول الأول : عدم إثبات الخيار للمرأة ، فليس لها طلب الفسخ . وهذا مذهب الحنفية^(٢) .

(١) وهذا مذهب الظاهرية ، ومال إليه الشوكاني . انظر : المحلى : ١٠ / ٥٨ ، ١٠٩ ، ونيل الأوطار : ٧ / ٦٥٠ ، وروى عبد الرزاق عن عمر بن عبد العزيز ما يدل عليه . انظر : مصنف عبد الرزاق : ٦ / ٢٤٥ .

(٢) وهو قول أبي حنيفة وصاحبه أبي يوسف . انظر : المبسوط : ٥ / ٩٧ ، وبدائع الصنائع : ٣ / ٢٥٠ ، وفتح القدير : ٣ / ٢٥٠ ، وتبيين الحقائق : ٣ / ٢٥ .

القول الثاني: إثبات الخيار للمرأة، ولها طلب الفسخ في عيوب محصورة لا يُقاس عليها، والمتفق عليه منها ثلاثة: وهي الجنون والجذام والبرص، وهي العيوب المنصوص عليها في آثار الصحابة رضي الله عنهم . وهذا مذهب جمهور الفقهاء من المالكية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣).

القول الثالث: إثبات الخيار للمرأة، ولها طلب الفسخ في العيوب المنصوص عليها، وفيما يُقاس عليها .

وهذا قول محمد بن الحسن من الحنفية، حيث نقل عنه الكاساني قوله في العيب الذي يُثبِت الخيار للمرأة: «خُلُوّه من كل عيب لا يمكنها المقام معه إلا بضرر»^(٤).

(١) وقد أضاف المالكية العَدِيْطَة (التغوط عند الجماع)، واختلفوا في إضافة عيوب أخرى كالبول في الفراش والسواد والقرع وبخر الفرج والفم . انظر: التاج والإكليل: ٤٨٤/٣، ومواهب الجليل: ٤٨٤/٣، والفواكه الدواني: ٣٧/٢، وحاشية الدسوقي: ٢٧٧/٢ .

(٢) واختلفوا في الخنوثة، ونفوا الخيار فيما عدا ذلك . انظر: الأم: ٨٤/٥، وروضة الطالبين: ١٧٦/٧، وأسنى المطالب: ١٧٥/٣، ومغني المحتاج: ٢٠٢/٣ .

(٣) واختلفوا على وجهين في عيوب أخرى، كالخنوثة والباسور والناصور، وبخر الفم واستطلاق البول والنجو، والقروح السيالة في الفرج والقرع، وروائح الإبط التي تثور عند الجماع . انظر: المغني: ٥٧/١٠، والمبدع: ١٠٦/٧، والإنصاف: ٥٠٢/٢٠، ومطالب أولي النهى: ١٤٧/٥، وكشاف القناع: ١٠٩/٥ .

(٤) بدائع الصنائع: ٣٢٧/٢ . وانظر العبارة بنحوها في: المبسوط: ٩٧/٥، وتبيين الحقائق: ٢٥/٢ .

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

كما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ، حيث قال: « وترد المرأة بكل عيب ينفر عن كمال الاستمتاع »^(١) .

واختاره ابن القيم ، فبعد أن ذكر خلاف العلماء في حصر العيوب قال: « والقياس أن كل عيب ينفر الزوج الآخر منه ، ولا يحصل به مقصود النكاح من الرحمة والمودة ، يوجب الخيار »^(٢) .

كما نقل بعض الحنابلة عن أبي البقاء العكبري ثبوت الخيار بكل عيب يُرد به المبيع^(٣) .

واختار هذا القول عامة الباحثين المعاصرين^(٤) .

(١) الفتاوى الكبرى: ٥ / ٤٦٤ .

(٢) زاد المعاد: ٥ / ١٦٦ .

(٣) نقله الزركشي ، وقال : « وهو غريب » . انظر: شرح الزركشي: ٢ / ٤٠٦ ، والإنصاف : ٢٠ / ٥٠٩ ، ونقل ابن القيم عن أبي عاصم العباداني في كتاب طبقات أصحاب الشافعي أنه حكى عن بعض الشافعية رد المرأة بكل عيب تُردُّ به الجارية في العيب ، ثم قال ابن القيم : « وأكثرهم لا يعرف هذا الوجه ولا مَظَنَّتُهُ ولا من قاله » . انظر: زاد المعاد: ٥ / ١٦٥ ، والفروع: ٥ / ١٨٠ ، والمبدع: ٧ / ١٠٩ .

(٤) رجحت بعض المجامع الفقهية (كمجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي) والباحثين أن للمرأة طلب الفرقة بإصابة الزوج بمرض الإيدز وغيره من الأمراض المعدية ، وقد بنوا ذلك على ترجيح هذا القول . انظر: الأبحاث المقدمة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي والقرار الصادر عنه في مجلة المجمع: ٨ ج ٣ ص ٩ ، وكذا ما جاء في ملخص أعمال الندوة الفقهية الطبية السابعة للمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية =

الأدلة:

أدلة القول الأول:

١- أن الأصل في عقد النكاح عدم ثبوت الخيار فيه وإمضاؤه لا فسخه؛ لأنه ميثاق غليظ ، فلا يطل بكل عيب ، وإنما خالفنا هذا الأصل في بعض عيوب الرجل كالعنة والجب ؛ لأنهما يخلان بمقصود النكاح وهو الوطء والنسل ، أما غيرهما من العيوب فلا يخل بالمقصود ، ويمكن الوطء معه ، غاية ما فيه أن الرغبة في الوطء تقل ، أو تتأذى المرأة بصحبة الزوج ، كما لو وجدته سيء الخلق أو مقطوع اليدين ، فلا يثبت الفسخ لذلك^(١) .

ونوقش بما يلي:

أ - لا يسلم بأن الجنون والجذام والبرص لا تخل بالمقصود من النكاح، بل هي سبب لفوات المقصود وتعذر الوصول إليه بالكلية؛ لما فيها من النفرة التي تمنع قربان المصاب بالكلية ومسه ، وللخوف من انتقال البرص والجذام إليه أو إلى نسله ، والمجنون يخاف منه الجنائية، فصارت هذه العيوب كالمانع الحسي من الوطء^(٢) .

ب - لا يسلم قياس الجذام والبرص على سوء الخلق وقطع اليدين لما يلي:

= بالكويت في مجلة المجمع: ع ٩ ج ٤ ص ٥٥٩ والأبحاث المرافقة ، وانظر: الموسوعة

الفقهية الكويتية: ٢٩ / ٦٩ ، والأحكام الشرعية المتعلقة بمرضى الإيدز؛ للأشقر: ١ / ٥٢ .

(١) المبسوط : ٥ / ٩٧ ، وبدائع الصنائع: ٢ / ٣٢٧ ، والعناية شرح الهداية: ٤ / ٣٠٥ .

(٢) المغني: ١٠ / ٥٦ .

- أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان
- أنه قياس على مسألة مختلف فيها ، فقد تقدم أن بعض الفقهاء يثبتون الفسخ بمثل هذه العيوب في الرجل ، فلا يصح القياس .
 - أنه قياس مع الفارق ؛ فالجذام والبرص ينتقلان إلى النفس والولد ، بخلاف سوء الخلق وقطع اليدين^(١) .

٢- أن الزوج إذا كان محبوباً أو عنيماً، فإنه يكون ظالماً للمرأة؛ لفوات الوطء والاستمتاع، أما في غيره من العيوب، فليس ظالماً لها؛ لإمكان الوطء^(٢). ونوقش : بأنه لا يُسلم بأن الزوج غير ظالم لها وهو مجنون أو مجذوم أو أبرص، بل هو ظالم لها؛ لأنها لا تطيقه ولا تقبله طبعاً وحساً؛ لأن النفس مجبولة على البعد والنفرة من المريض المصاب بمثل هذه العيوب، فكيف بمضاجعته وتقبيله؟!^(٣)

أدلة القول الثاني

يُلاحظ أن القول الثاني (قول الجمهور) يشتمل على أمرين:
 الأول: إثبات الفسخ للمرأة، فلها أن تطلب الفسخ إذا وُجد بالرجل العيوب المشتركة ، وهي الجنون والجذام والبرص ، واختلفوا في إلحاق بعض العيوب بها ، وهذا يقابل القول الأول الذي لا يثبت الفسخ للمرأة بهذه العيوب .

(١) أحكام الأمراض المعدية؛ لعبد الإله السيف: ص ٣٥٣.

(٢) المبسوط: ٩٧/٥.

(٣) أحكام الأمراض المعدية؛ لعبد الإله السيف: ص ٣٥٣.

الثاني: حصر العيوب ، وعدم إلحاق غيرها بها ، وهذا يقابل القول الثالث الذي يرى أن ذكر العيوب للتمثيل لا للحصر ، فيُلحق بها ما يشاركها في العلة. وفيما يلي الاستدلال على هذين الأمرين:

أولاً: الأدلة على إثبات الفسخ للمرأة بالعيوب المشتركة :

١- الأدلة الواردة في الأمر بتجنب المصابين ببعض الأمراض كالجذام كحديث «فر من المجذوم فرارك من الأسد»^(١) ، وحديث «لا يورد ممرض على مصح»^(٢) ونحوها .

ووجه دلالتها: أن هذه الأدلة تدل على الأمر بالفرار من المصاب بالجذام ومجانبته ، وفي إثبات الفسخ للمرأة إذا كان في زوجها ما يضر وينفر عمل بهذه الأدلة، إذ لا يمكن لها أن تفر منه وتتجنبه إلا بطلب الفرقة منه؛ لأنها لا تملك الطلاق^(٣) .

٢- أن الجذام والبرص ونحوهما عيوب وعاهات تمنع استيفاء الاستمتاع حساً أو طبعاً ، وهي سبب لفوات المقصود، وتعذر الوصول إليه بالكلية؛ لما فيها من النفرة التي تمنع قربان المصاب بالكلية ومسه ، وللخوف من انتقال البرص والجذام إليه أو إلى نسله ، والمجنون يُخاف منه الجنائية، فصارت

(١) أخرجه أحمد موصولاً وعلقه البخاري وإسناده صحيح ، ومضى تخريجه ص ٢٩ من هذا البحث .

(٢) متفق عليه ، ومضى تخريجه ص ٢٩ من هذا البحث .

(٣) المبسوط: ٩٦/٥ ، والعناية: ٣٠٥/٤ ، وبدائع الصنائع: ٣٢٨/٢ .

أثر مرض الهريس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

هذه العيوب كالمانع الحسي من الوطاء، فأشبهت العنة والجب^(١).
ويمكن أن يُناقش بأن هذه العلل المذكورة (منع الوطاء أو لذته، والنفرة،
وخوف الضرر وانتقال المرض) لا ينحصر وجودها في هذه العيوب
المنصوص عليها، بل يمكن أن توجد هذه العلل في عيوب وأمراض
وعاهات أخرى، فإثبات مقتضاها من الفسخ في عيوب دون عيوب تحكم
لا دليل عليه.

ثانياً: الأدلة على حصر العيوب فيما ذكر^(٢):

١ - ما جاء عن عمر وعلي رضي الله عنهما: «لا تُردّ النساء إلا من العيوب
الأربعة: الجنون والجذام والبرص وداء الفرج»^(٣)، وهو نص صريح في
الاكتفاء بعيوب مخصوصة.

(١) الأم: ٨٥/٥، ومغني المحتاج: ٢٠٢/٣، والمغني: ٥٦/١٠، والمبدع: ١٠١/٧،
وكشاف القناع: ١٠٦/٥.

(٢) يُلاحظ أن بعض الأدلة والمناقشات المتعلقة بحصر العيوب أو القياس عليها، تتناول
رد المرأة ببعض العيوب، مع أن هذا المطلب في حكم رد الرجل المعيب، وإنما أوردت
هذه الأدلة هنا؛ لارتباطها بحصر العيوب أو عدم حصرها، وما يثبت في عيوب المرأة
يثبت في عيوب الرجل كذلك، خاصة أن أصحاب القولين الثاني والثالث (عدا محمد بن
الحسن) يثبتون الفسخ للرجل بعيب المرأة، كما سيأتي في المطلب القادم.

(٣) أورده ابن القيم في زاد المعاد (١٦٧/٥)، وقال: «وهذه الرواية لا نعلم لها إسناداً أكثر
من أصبغ عن ابن وهب عن عمر وعلي»، وقال عنه الصنعاني في سبل السلام (٣/٣٧٠):
«وإسناده منقطع»، وذكره ابن حزم في المحلى: ١١٠/١٠.

ويمكن أن يناقش بما يلي:

أ - أنه لم يثبت كما في تخريجه.

ب - ثبت عن عمر وغيره إثبات الفسخ بعيوب أخرى، كالعمى وغيره، كما سيأتي.

٢- أن العيوب المذكورة تمنع الاستمتاع المقصود بالنكاح، فالجذام والبرص يثيران نفرة في النفس تمنع قربانه، كما يُخشى تعديه إلى النفس والولد، فيمنع الاستمتاع، والجنون يثير النفرة ويُخشى ضرره، والجب والعنة والرتق يتعذر معها الوطء، والفتق والعفل (على تفسيره بالرغوة) تمنع لذة الوطء وفائدته، وأما ما عدا هذه العيوب فلا يثبت الخيار بها؛ لأنها لا تمنع الاستمتاع المعقود عليه، ولا يُخشى تعديها^(١).

ويمكن أن يناقش بأنه وُجد عيوب تثير النفرة، وتمنع الاستمتاع أو كماله، ويُخشى تعديها إلى النفس والولد، خاصة الأمراض المعدية الخطيرة، والعايات المنفرة المستديمة، وبعضها أولى مما ذكرتم، فلم حصرتم الفسخ في عيوب مخصوصة؟.

٣- أن الفسخ لا يثبت إلا بنص أو إجماع أو قياس، ولا نص في غير هذه العيوب المذكورة ولا إجماع، ولا يصح قياسها على هذه العيوب؛ لما بينها من الفروق، كما تقدم^(٢).

(١) المغني: ١٠/٥٧، ٥٨، ومغني المحتاج: ٣/٢٠٣.

(٢) المغني: ١٠/٥٩.

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

ويمكن أن يناقش بعدم التسليم بأن غير هذه العيوب لا يصح قياسها عليها ، بل يمكن قياسها؛ لوجود العلل التي أثبتت الفسخ من أجلها .

٤- نقل ابن رشد عن بعض المالكية أن العلل المنصوص عليها تعبدية لا يُقاس عليها غيرها ، فقد قال في بداية المجتهد: « واختلف أصحاب مالك في العلة التي من أجلها قصر الرد على هذه العيوب الأربعة (الجنون والجذام والبرص وداء الفرج) ، ف قيل : لأن ذلك شرع غير معلل »^(١) .

ويمكن أن يناقش بما يلي :

أ- أن هذه العلل ليست خاصة بهذه العيوب ، بل توجد في غيرها فالتعليل موجود؛ ولذا فقد ألحق المالكية عيوباً أخرى كالْعَذِيْطَةُ (التغوط عند الجماع) ، واختلفوا في إضافة عيوب أخرى ، كالبول في الفراش ، والسواد ، والقرع ، وبخر الفرج والفم ، كما أضاف غيرهم من الشافعية والحنابلة عيوباً أخرى ، غير العيوب المنصوص عليها .

ب- بقية كلام ابن رشد السابق وصنيع الفقهاء يدل على خلاف ذلك ، فإنه قال : « وقيل : لأن ذلك مما يخفى ، ومحمل سائر العيوب على أنها مما تخفى ، وقيل : لأنها يُخاف سرايتها إلى الأبناء ، وعلى هذا التعليل يُردُّ بالسواد والقرع ، وعلى الأول يُردُّ بكل عيب إذا علم أنه مما خفي على الزوج » ؛ ولذا فقد ألحق الفقهاء بالعيوب الأربعة عيوباً كثيرة ، كما ذكر ابن رشد .

(١) بداية المجتهد: ٣٩ / ٢ .

أدلة القول الثالث (ثبوت الخيار بالعيوب المنصوص عليها وبما يقاس عليها):
 ١ - رُويت آثار كثيرة عن الصحابة والتابعين وأئمة السلف تدل على أن ذكرهم للعيوب الثلاثة (الجنون والجذام والبرص) لم يكن على وجه الاختصاص والحصر دون ما عداها، وإنما على سبيل التمثيل، والحكم بإثبات الفسخ يتناول غيرها من العيوب، ومن هذه الآثار:
 أ - ما جاء عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «إذا تزوجها برصاء أو عمياء، فدخل بها، فلها الصداق، ويرجع به على من غرّه»^(١)، والعمى ليس من العيوب الثلاثة.

ب - جاء عن سعيد بن المسيب أنه قال: «أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَبِهِ جُنُونٌ أَوْ ضُرَرٌ، فَإِنَّهَا تَخِيرُ إِنْ شَاءَتْ فَارَقَتْ، وَإِنْ شَاءَتْ قَرَّتْ»^(٢)، ولفظ (ضرر) يشمل كل عيب أو داء تتضرر منه المرأة، ولو لم ينص عليه.
 ج - ما جاء عن ابن سيرين قال: خاصم رجل إلى شريح فقال: «إِنْ هَؤُلَاءِ قَالُوا لِي: إِنَّا نَزَوَّجُكَ بِأَحْسَنِ النَّاسِ، فَجَاؤُونِي بِامْرَأَةِ عَمَشَاءٍ، فَقَالَ شَرِيحٌ: «إِنْ كَانَ دُلْسٌ لَكَ بَعِيبٌ لَمْ يَجْزْ». قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: «فَتَأْمَلُ هَذَا الْقَضَاءَ وَقَوْلَهُ: «إِنْ كَانَ دُلْسٌ لَكَ بَعِيبٌ» كَيْفَ يَقْتَضِي أَنْ كُلَّ عَيْبٍ دَلَسْتُ بِهِ الْمَرْأَةَ، فَلِلزَّوْجِ الرَّدُّ بِهِ»^(٣).

(١) المحلى: ١٠/١١٢، وزاد المعاد: ٥/١٦٧.

(٢) انظر الأثر في: موطأ مالك برواية الليثي: ٢/٥٦٣، والمدونة الكبرى: ٤/٢١٥، والسنن الكبرى؛ للبيهقي: ٧/٢١٥، والاستذكار: ٦/٧١، والمحلى: ١٠/١١٢.

(٣) زاد المعاد: ٥/١٦٧، والأثر في المحلى: ١٠/١١٢.

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

د - قال الزهري: «يُرد النكاح من كل داء عضال»^(١).

هـ - عن معمر قال في هذه العيوب في النكاح: «ما كان يشبهها فهو مثلها». وهو قول أبي ثور^(٢).

٢- أنه يجب الإخبار عن عيوب المبيع، وإذا كتم البائع عيباً يعلمه، كان للمشتري الخيار، وإذا ثبت مثل ذلك في البيع، فالنكاح أولى ببيان العيب، ولا يمكن أن يكون كتماناً وتدليساً والغش الحرام به سبباً للزومه، وعدم ثبوت الخيار لمن تضرر منه، إذا لم يكن من العيوب المنصوص عليها، وما ألزم الله ورسوله مغروراً قط ولا مغبوناً بما غُرب به وغُبن به، فهذا مما تأباه تصرفات الشريعة وقواعدها وأحكامها^(٣).

٣- أن جمهور الفقهاء الذين حصروا العيوب في أوصاف معينة، قد عللوا ذلك بعلل عدة منها (منع الاستمتاع أو لذته، إثارة النفرة، خشية تعديها إلى النفس والنسل، خفاؤها على الخاطب أو الولي)، وهذه العلل موجودة في عيوب أخرى، كالأمراض المعدية (الإيدز والهربس والزهري وغيرها)^(٤).

(١) زاد المعاد: ٥/ ١٦٧، والمحلى: ١٠/ ١١٢، وقد نقل ابن عبد البر في الاستذكار (٧١/ ٦) نحوه عن قتادة.

(٢) المحلى: ١٠/ ١١٢.

(٣) زاد المعاد: ٥/ ١٦٦، ١٦٨.

(٤) الموسوعة الفقهية الكويتية: ٢٩/ ٦٩، والأحكام المتصلة بالعقم والإنجاب ومنع الحمل؛ للهاجري: ص ١٠٦، وأحكام الأمراض المعدية؛ لعبد الإله السيف: ص ٣٥٩.

٤- أن هذا القول هو الموافق لحكمة الشارع، وكمال الشريعة، وصلاحياتها لكل زمان ومكان، فالعيوب التي نص عليها المتقدمون وُجدت في زمننا علاج لبعضها، وفي المقابل جدّت عيوب وأمراض وعاهات تفوق في خطورتها وآثارها العيوب التي نصوا عليها، وإنما لم يذكروها؛ لأنها لم تحدث في زمانهم^(١).

قال ابن القيم: «وكيف يُمكن أحد الزوجين من الفسخ بقدر العدسة من البرص، ولا يُمكن منه بالجرب المستحكم المتمكن، وهو أشدّ إعداءً من ذلك البرص اليسير، وكذلك غيره من أنواع الداء العضال؟»^(٢).

٥- أن الفقهاء عدوا عيوباً قاسوها على الجنون والجذام والبرص، كالباسور والناصور ونحوها، مع أنها مجرد التهابات طارئة في المقعدة! وقد لا يتوفر فيهما العلل السابقة، وكذا ما ذكروه من البخر والقرع وريح الإبط ونحو ذلك، وهذا يدل على أن الأصل تعدية العلل إلى العيوب والأمراض التي تحدث ولو لم يُنص عليها^(٣).

الترجيح

من خلال ما تقدم من أقوال واستدلالات يظهر لي - والله أعلم - رجحان

(١) أحكام مرضى الإيدز؛ للشهري: ٢/٦٠٦، وأحكام الأمراض المعدية؛ لعبد الإله السيف: ص ٣٦٠.

(٢) زاد المعاد: ٥/١٦٨.

(٣) الأحكام المتصلة بالعقم والإنجاب ومنع الحمل؛ للهاجري: ص ١٠٦.

أثر مرض الهريس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

القول الثالث، وهو ثبوت الخيار للمرأة، وأن لها طلب الفسخ في العيوب المنصوص عليها، وفيما يُقاس عليها، وبناءً عليه وبالنظر في العلل التي علّل بها جمهور الفقهاء للعيوب التي أجازوا الفسخ بها، فإن الأوصاف التي يمكن أن تكون عيوباً يُفسخ النكاح بها أو بأحدها هي:

- ١- ما يمنع الوطء أو لذته من أمراض وعاهات وصفات حسية أو معنوية.
- ٢- ما يثير النفرة من المصاب، بحيث تعافه النفس وتنفر من قربهِ.
- ٣- ما يخل بسمعة المصاب، ويُعَيِّر به السليم، ويسبب له ضرراً معنوياً.
- ٤- ما يخشى من ضرره بالتعدي على السليم، كالجنون، وسائر الأمراض العقلية التي يُخشى من المصاب بها على من حوله، وقد يُضطر إلى حبسه وتقييده.

٥- ما يُخشى من انتقاله وتعيده إلى الزوج السليم أو نسله، كالأضرار المعدية الخطيرة.

ومما يرجّح هذا القول:

أ- قوة أدلة القول الثالث كما تقدم، في مقابل ضعف أدلة الأقوال الأخرى؛ لما ورد عليها من مناقشة.

ب- الاستدلال الأصولي:

من قواعد العلة عند الأصوليين: النقض، ومعناه: وجود الوصف المعلن به مع تخلف الحكم عنه^(١)، فالفقهاء المتقدمون علّلوا الفسخ

(١) النقض أحد أشهر قواعد العلة عند الأصوليين، وله علاقة وثيقة بمبحث تخصيص=

بالعيوب المخصوصة بعلة معينة (كمنع الوطاء أو النفرة أو خشية الضرر)، فإذا وُجدت هذه العلة في عيوب أخرى، ثم لم يثبتوا الفسخ بها، كان ذلك قادحاً في هذه العلة .

وهذا القادح يُدفع - كما عند الأصوليين - بعدة أوجه منها:

١ - منع وجود العلة في محل النقض: والعلة المتقدمة لا يمكن منع وجودها في كثير من الأمراض والعاهات المعاصرة التي لم يذكرها المتقدمون، فالعلة موجودة فيها، فيجب إدراجها في الحكم، وإلا كانت العلة منقوضة.

٢ - منع تخلف الحكم عن العلة في صورة النقض: وصورة النقض تشمل جميع العيوب التي وُجدت فيها العلة ولم يثبت فيها حكم الفسخ، والجمهور على منع الفسخ فيها، فالحكم متخلف عن العلة فيها؛ ولكي تسلم العلة لا بد من تعدية الحكم إليها .

٣ - ادعاء وجود مانع لتخلف الحكم: وفي العيوب غير المخصوصة التي لم يقل الجمهور بالفسخ فيها، لا يوجد ما يمنع الحكم (الفسخ)؛ ولذا

=العلة، فمن لا يعده قادحاً يجعله من باب تخصيص العلة، وأكثر الأصوليين على أنه قادح في العلة المستنبطة، كما ذكر الجويني في البرهان.

انظر في هذه المسألة: أصول السرخسي: ٢/٢٣٣، والبرهان، للجويني: ٢/١٧٠، والمحصول؛ للرازي: ٢/٢/٣٢٣، والإحكام في أصول الأحكام؛ للآمدي: ٤/٩٢، وروضة الناظر لابن قدامة: ٣/٩٣٧، وشرح تنقيح الفصول؛ للقرافي: ص ٣٩٩.

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

فإن أصحاب القول الثالث يرون إثبات الفسخ بها ، وأنه لا فرق بينها وبين العلل المخصوصة .

٤ - ادعاء أن صورة النقض مستثناة : وصورة النقض وهي العيوب غير المخصوصة ليست مستثناة ، وليس ثمة دليل على استثنائها، بدليل أن من المالكية والشافعية والحنابلة مَنْ ألحق بعض العيوب الأخرى بالجنون والجذام والبرص .

ج - أن العيوب التي يثبت فيها الفسخ للرجل أو المرأة، ليس في تعيينها نص من القرآن أو السنة ، ولا إجماع على انحصارها وتخصيصها في أوصاف معينة ، وتفاوت الفقهاء في عدّها يدل على أن المقصود كل ما كان عيباً في عرف الناس ، فهي تعود للعرف ، وقد تعارف الناس خاصة في الأزمان المتأخرة على أن الأمراض الخطيرة والعاهات المستديمة، عيوب ينفرون منها أشد من نفرتهم من العيوب المخصوصة، كالبرص ونحوه ، وإذا كانت العيوب تعود للعرف ، فهي تختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة .

وقد نص بعض الفقهاء على اعتبار العرف خاصة عند اشتراط السلامة، ومن ذلك قول الدردير في الشرح الكبير: « (و) الخيار ثابت (بغيرها) أي بغير العيوب المتقدمة من سواد وقرع وعمى وعور وعرج وشلل وقطع وكثرة أكل من كل ما يعد عيباً عرفاً (إن شرط السلامة) »^(١) .

(١) الشرح الكبير؛ للدردير: ٢ / ٢٨٠ .

حكم طلب الزوجة الفسخ بسبب إصابة الزوج بمرض الهربس:

بناءً على ما تقدم وبالنظر في التصور الطبي لمرض الهربس يظهر لي - والله أعلم - أن للمرأة أن تطلب الفسخ عند إصابة الزوج بمرض الهربس ، وذلك لما يلي:

أولاً: تقدم في حكم إثبات الفسخ للمرأة بعيوب الزوج ترجيح القول بأن العيوب التي تثبت خيار الفسخ ليست محدودة ولا محصورة ، وإنما هي مضبوطة بضوابط وعلل وأوصاف ، إذا وجدت ثبت الفسخ ، وقد تقدم ترجيح علة وأوصاف معينة ، وفيما يلي أبين مدى تحقق هذه الأوصاف والعلل في الزوج المصاب بالهربس:

١ - ما يمنع الوطء أو لذته من أمراض وعاهات وصفات حسية أو معنوية.

وهذه العلة متحققة في مرض الهربس من أوجه:

أ - أن الزوج المصاب يخشى من نقل العدوى إلى زوجته ، فيتحاشى جماعها ، وقد لا يخبرها بسبب ذلك ، وقد تقدم في العرض الطبي أن نقل المرض عن طريق الجماع شبه مؤكد ، وقد ينتقل حتى مع استخدام الواقي الذكري ، وحينئذٍ تتضرر المرأة بترك الجماع ، ويفوت أعظم مقاصد النكاح ، من الاستمتاع والتحصين والإعفاف ، فالمرض في هذه الحالة أصبح مانعاً من الوطء ، أشبه الجَبِّ والعُنَّة بجامع عدم الجماع في كلٍّ ، فالمانع الصحي والنفسي يشبه المانع الحسي ، وقد قرر بعض الفقهاء أن «فوات المقصود بالعقد أصلاً يُثبت للعاقِد حق رفع العقد»^(١).

(١) المبسوط للسرخسي: ١٠١/٥.

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

ب - استناداً للنصائح الطبية، فإن الزوج قد يستخدم الواقي الذكري أثناء الجماع بشكل دائم ؛ لأن الدراسات الطبية تؤكد إمكانية انتقال المرض للزوجة في أي وقت، حتى في مدة حمل الفيروس المسبب للمرض، والواقي الذكري من شأنه أن يقلل من لذة الجماع واستمتاع المرأة به ، فأشبهه ما يمنع لذة الوطء من العيوب التي نص عليها الفقهاء المتقدمون كالْعَفْل على قول من فسّره بالرغوة ؛ لأن الرغبة في الفرج تمنع احتكاك القضيب بالجدار الداخلي للمهبل بشكل مباشر، فتقل الشهوة ، فهو يشبه العازل الطبي الذي يوضع على القضيب، فيمنع مباشرته للمهبل .

ج - أن وجود البثور على القضيب في حالة نشاط المرض، من شأنه أن يجعل الجماع صعباً ومؤلماً، إن لم يكن مستحيلاً، فضلاً عما في ذلك من النفرة والاشمئزاز.

٢- ما يشير النفرة من المصاب، بحيث تعافه النفس وتنفر من قربهِ .

وهذه العلة متحققة في مرض الهربس من وجهين:

أ - أن مجرد إصابة الزوج بالمرض يجعل المرأة تنفر منه، وتخشى انتقال المرض إليها، وقد يؤثر هذا على علاقتها بزوجها، فتقصر في حقوقه ، فتنتفي آثار الزواج من المودة والرحمة، وكون المرأة سكناً للرجل ، فكيف يسكن إليها وهي تشمئز من مرضه وتخاف انتقاله إليها؟! .

ب - في حالة نشاط المرض وظهور البثور، فإنه يطرأ عدة تغيرات على مظهر الأعضاء التناسلية مع الأعراض الأخرى، كما تقدم في العرض الطبي،

وهذا من أشد المنفرات التي تجعل المرأة تشمئز من مجرد الاقتراب من الزوج ، وقد تطلب منه مفارقة المنزل في هذه المرحلة ، حيث يشبه بعض العيوب التي نص عليها الفقهاء، كالبرص والجذام من ناحية الاشمئزاز والنفرة من مظهر المصاب .

٣- ما يخل بسمعة المصاب، ويُعَيِّر به السليم، ويسبب له ضرراً معنوياً.

وهذا متحقق في مرض الهربس من وجهين:

أ - تقدم أن السبب الغالب - بإذن الله - في الإصابة بالمرض الاتصال الجنسي المحرم (الزنى أو اللواط)؛ ولذا فإن المصاب به متهم في خلقه وعفافه في الغالب، إلا أن يكون قد أحدث توبة صادقة، وقد تقدم أن الفاسق (كالزاني) ليس كفاء للعفيفة؛ لأنها تُعَيِّر به ^(١)، وقال ابن قدامة: «وقال أحمد في الرجل يشرب الشراب: ما هو بكفاء لها، يُفَرِّق بينهما» ^(٢).

ب - أن تزويج مريض الهربس، مما يُعَيِّر به أولياء المرأة وأقاربها؛ خاصة أن الإصابة به دلالة على فسق الزوج، وقد ذكر بعض الأطباء أن

(١) نص جماهير الفقهاء على أن العفيفة لا تُزَوِّج بالفاسق كالزاني، فليس كفاء لها. انظر: بدائع الصنائع: ٢/ ٣٢٠، ومواهب الجليل: ٣/ ٤٦٠، وروضة الطالبين: ٧/ ٨١، والمغني: ٩/ ٣٩١، وقد صح عن الشعبي قوله: (من زَوِّج كريمته من فاسق، فقد قطع رحمها). انظر: الثقات؛ لابن حبان: ٨/ ٢٣٠، والمغني عن حمل الأسفار؛ للعراقي: ٣٨٨/ ١.

(٢) المغني: ٩/ ٣٨٧.

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

النفرة الاجتماعية من مريض الهربس موجودة حتى في الدول الغربية ، فهو من الأدواء التي ينفر منها الناس ، وهذا مما يسبب للزوجة ضرراً معنوياً .

٤ - ما يخشى من ضرره بالتعدي على السليم ، كالجنون وسائر الأمراض العقلية التي يُخشى من المصاب بها على من حوله ، وقد يُضطر إلى حبسه وتقييده .

ورغم أن مرض الهربس ليس له تأثير مباشر على الناحية العقلية للزوج المصاب إلا أن المرض قد يسبب الضرر للزوجة من وجهين :

أ - أن المرض إذا انتقل إلى الزوجة ، ثم حملت ، فإن نسبة إصابة المولود بالمرض كبيرة بإذن الله ، وقد يصيب الفيروس مخّه ، فيُصاب بالتخلف العقلي كما يؤكد ذلك كثير من الأطباء من واقع حالات عاينوها في عياداتهم ، والتخلف العقلي للولد يؤدي الزوجة ويزيد من معاناتها ، وقد يلحق بها الولد ضرراً .

ب - يؤكد كثير من الأطباء أن مريض الهربس يعاني من الآثار النفسية أكثر من معاناته الجسدية ، فهو يخشى نقل المرض إلى غيره من زوجة وولد ، كما يعلم أن المرض سيكون مرافقاً له طوال حياته (إلا أن يشاء الله) ، وقد يمنع المريض من الزواج ، فإذا أصابه بعد الزواج ، كان أكثر قلقاً واكتئاباً ، وقد ينتهي به الحال إلى الانتحار ، كما ذكر بعض الأطباء في حالات كثيرة ، ولا يبعد أن يضر المريض المكتئب نفسه ، أو زوجته ، أو أطفاله ؛ بسبب قلقه وتوتره ويأسه من الشفاء ، فأشبه الجنون من جهة خشية الضرر من صاحبه .

٥- ما يُخشى من انتقاله وتعديه إلى الزوج السليم أو نسله، كالأُمراض المعدية الخطيرة .

وهذا من أظهر العلل وأجلاها في مرض الهربس ، فانتقاله إلى الزوجة شبه مؤكد بإذن الله ، كما أن احتمال انتقال المرض من الزوجة المصابة إلى الأولاد وارد بنسبة كبيرة، مما يعني أن خطورة المرض لا تقتصر على الزوج، بل تتعداه إلى غيره .

فهو بذلك يشبه العيوب التي نص عليها الفقهاء، وعللوا إثبات الفسخ بها بخوف انتقالها إلى الزوجة والولد .

قال ابن قدامة: «وإنما اختص الفسخ بهذه العيوب؛ لأنها تمنع الاستمتاع المقصود بالنكاح؛ فإن الجذام والبرص يثيران نفرةً في النفس تمنع قربانه، ويخشى تعديه إلى النفس والنسل»^(١).

ثانياً: تقدم أن الإنجاب من أعظم مقاصد النكاح ، وإصابة الزوج بمرض الهربس تؤدي غالباً إلى إصابة الزوجة ، ثم إصابة المولود بالمرض ، حيث تكون إصابته أخطر، وبناءً على ذلك، فإن الأطباء ينصحون مريض الهربس بـألا يفكر في الإنجاب؛ لخطورة وضعه الصحي، وقد تقدم أنه يجب على المصاب تجنب الحمل؛ لما يترتب عليه من أضرار .

وقد جاء عن بعض الصحابة ما يدل على تخيير المرأة إذا أصيب الزوج بما يمنع الإنجاب كالعقم ، ومن ذلك ما تقدم عن محمد بن سيرين أن عمر

(١) المغني: ٥٧/١٠ .

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان
ابن الخطاب رضي الله عنه بعث رجلاً على بعض السعاية ، فتزوج امرأةً ،
وكان عقيماً ، فقال له عمر : هل أعلمتها أنك عقيم ؟ فقال : لا ، قال : فانطلق
فأعلمها ، ثم خيرها^(١) .

وهو يدل على تخيير المرأة إذا أصيب الزوج بما يمنع الإنجاب؛ لأن
للمرأة حقاً فيه وتشوفاً إليه ، فكذاك الزوج المصاب بالهربس .

ثالثاً: الأدلة الدالة على الأمر بمجانبة المصاب ببعض الأمراض
المعدية والمنفرة، كالجذام والطاعون وسائر الأمراض ، ومن ذلك ما
تقدم من أحاديث، كقوله صلى الله عليه وسلم: «فر من المجذوم فرارك من
الأسد»، وقوله للمجذوم: «إنا قد بايعناك فارجع»، وقوله: «لا يورد ممرض
على مصح» .

وهذه الأدلة تدل على وجوب التوقي من المرضى بالأمراض المعدية،
وبذل الأسباب التي تكفل عدم انتقال المرض ، وإذا كان الزوج مصاباً
بالهربس، فليس للزوجة من حيلة في تجنبه وتوقيه إلا بطلب الفسخ .

رابعاً: دلالة القواعد الفقهية على إثبات الفسخ بإصابة الزوج، وبيان
ذلك:

أ - القاعدة الفقهية (الضرر يُزال)^(٢) ، وهذه القاعدة أصل في الرد بالعيب

(١) مضى تخريجه ص ٢٧١ من هذا البحث .

(٢) الأشباه والنظائر؛ للسبكي : ٤١ / ١ ، والأشباه والنظائر؛ للسيوطي : ص ١٧٣ ، والأشباه
والنظائر؛ لابن نجيم: ص ٨٥ ، والمدخل الفقهي العام : ٩٨٢ / ٢ ، ودرر الحكام : ٣٧ / ١ .

وجميع أنواع الخيار، كما ذكر شراحها، والزوجة يلحقها بإصابة الزوج بمرض الهربس أضرار ومفاسد كثيرة، كما تقدم، فيجب إزالتها بالفسخ.

ب - القاعدة الفقهية (يُتَحَمَّلُ الضرر الخاص لدفع الضرر العام)^(١)، أنه إذا تم فسخ العقد لإصابة الزوج، فإنه سيتضرر، لكن يُتَحَمَّلُ هذا الضرر الخاص؛ لدفع الضرر العام الذي ينشأ عن استمرار الزواج، مما قد يؤدي إلى إصابة المرأة وأولادها، وقد ينتشر بسببهم ويصبح ضرراً عاماً.

خامساً: في إثبات الفسخ للمرأة مع ما تقدم من وجوب منع زواجها بالمصاب ردع للعصاة والفساق عن ارتكاب الفواحش (الزنى واللواط)؛ لأنهم إذا علموا أن هذه الفواحش يترتب عليها الإصابة بالأمراض الجنسية المعدية كالهربس، وإذا أصيبوا فإنهم سيُمنعون من الزواج بالعفيفات، ويثبت لزوجاتهم حق فسخ النكاح، وقد يفعلن ذلك استنفاذاً لأنفسهن، فإذا علموا ذلك، كان فيه ردع لهم، فمن الناس من لا يردعه الخوف من الله - تعالى -، لكن يردعه خوفه من الإصابة بالمرض، وما يترتب على ذلك من أثر على زواجه.

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٨٧، والمدخل الفقهي العام: ٩٨٤ / ٢.

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

المطلب الثاني : طلب الزوج الفسخ بسبب إصابة الزوجة

تقدم بيان اندراج مرض الهربس ضمن العيوب التي يجوز فسخ النكاح بها، وقد كان ذلك خاصاً بإثبات الخيار للزوجة إذا أصيب الزوج ، فهل يثبت للزوج خيار الفسخ إذا أصيبت زوجته؟ .

ينبغي ذلك على خلاف الفقهاء في إثبات الخيار للزوج، إذا وجد في زوجته عيباً من العيوب التي يُفسخ بها النكاح ، وفيما يلي أعرض هذا الخلاف ، ثم أبين حكم فسخ النكاح عند إصابة الزوجة بالمرض .

ويحسن لفت النظر إلى ما يلي:

أ - أن عرض الخلاف إنما هو بالنسبة لمن يرى إثبات الفسخ بالعيب في الجملة ، فلا يرد رأي الظاهرية ومن وافقهم ممن يرون عدم مشروعية الفسخ بأي عيب للرجل أو المرأة .

ب - تقدم أن مرض الهربس يشبه إلى حد كبير العيوب المشتركة، كالجنون والجذام والبرص ، وسبق في المطلب السابق بيان أن الحنفية (عدا محمد بن الحسن) لا يرون إثبات الفسخ للمرأة بهذه العيوب، فكذلك لا يرون إثباته للرجل من باب أولى ، لكن سيتم عرض رأيهم في مبدأ الفسخ بعيوب المرأة، حتى في العيوب الجنسية التي يثبتون الفسخ بها للمرأة، إذا وجدت في الرجل، كالجب والعنة.

اختلف الفقهاء في إثبات الخيار للزوج على قولين:

القول الأول: ليس للزوج حق طلب الفسخ بعيب في المرأة.

وهذا مذهب الحنفية^(١).

القول الثاني: للزوج حق طلب الفسخ بعيب في المرأة.

وهذا مذهب جمهور الفقهاء من المالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤).

الأدلة

أدلة القول الأول:

١ - قول ابن مسعود رضي الله عنه: «لا تُردُّ الحرّة من عيب»^(٥)، ورُوي

مثله عن علي رضي الله عنه.

ونوقش بما يلي:

أ - أنه ثبت عن علي وابن مسعود القول بالفسخ بالجذام والبرص،

(١) المبسوط: ٩٥ / ٥، وبدائع الصنائع: ٣٢٧ / ٢، وتبيين الحقائق: ٢٥ / ٣.

(٢) التاج والإكليل: ٤٨٤ / ٣، ومواهب الجليل: ٤٨٤ / ٣، والفواكه الدواني: ٣٧ / ٢،

وحاشية الدسوقي: ٢٧٧ / ٢.

(٣) الأم: ٨٤ / ٥، وروضة الطالبين: ١٧٦ / ٧، وأسنن المطالب: ١٧٥ / ٣، ومغني المحتاج:

٢٠٢ / ٣.

(٤) المغني: ٥٧ / ١٠، والمبدع: ١٠٦ / ٧، والإنصاف: ٥٠٢ / ٢٠، وكشاف القناع:

١٠٩ / ٥.

(٥) أخرجه عبد الرزاق في المصنف: باب ما ورد في النكاح: ٢٤٦ / ٦، وسعيد بن منصور

في سننه: كتاب النكاح، باب من يتزوج امرأة مجذومة أو مجنونة: ٢١٤ / ١ عن إبراهيم

التخعي، وابن أبي شيبه في المصنف: باب المرأة يتزوجها الرجل وبها برص أو جذام

فيدخل بها: ٤٨٧ / ٣ عن إبراهيم عن عبد الله، وانظر: المغني: ٥٦ / ١٠.

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

فيُحمل هذا الأثر على أنها لا تُرد بكل عيب ، بل بعيوب مخصوصة .

ب - أنه قد عارضه ما هو أصح منه عن عمر رضي الله عنه وغيره^(١) .

٢- أن الزوجة لو وجدت زوجها معيباً لم يمكنها التخلص منه، فلا يحصل لها مقصود النكاح؛ لذا كان لها خيار الفسخ ، أما الزوج إذا وجد عيباً في زوجته، فإنه يمكنه التخلص بطلاقها أو بالزواج غيرها، فيحصل له مقصود النكاح من قضاء الشهوة والولد ونحو ذلك^(٢) .

ونوقش بأننا نسلم بأنه يمكنه التخلص بالطلاق ، لكن سيلحقه ضرر آخر وهو بذل نصف المهر، إن كان قبل الدخول ، وبذل المهر كاملاً، إن كان بعد الدخول ، ولا يمكنه دفع هذا الضرر، إلا بجعل حق الخيار له^(٣) .

٣- أن العيوب التي في المرأة لا تمنع مقصود النكاح من الاستمتاع، ويمكن معالجة ما فيها من عيوب، فلا يكون ذلك مسوغاً لمنحه خيار الفسخ^(٤) .

ويمكن أن يناقش بأن بعض العيوب قد لا يمكن علاجها (خاصة الأمراض المستجدة التي تفضي إلى الموت) ، كما أن تكليف الزوج بذلك إضرار به ، وقد يكون دُلّس عليه ، فيثبت له الخيار؛ من أجل التدليس، وإخفاء العيب .

(١) المعونة؛ للقاضي عبد الوهاب: ٧٧١ / ٢ .

(٢) المبسوط: ٩٧ / ٥ ، وتبيين الحقائق: ٢٥ / ٣ .

(٣) بحث (إجراءات الوقاية الزوجية في الفقه الإسلامي من مرض الإيدز)، لأحمد موسى:

مجلة مجمع الفقه: ع ٩٤ ج ٤ ص ٥١٤ .

(٤) فتح القدير : ٣٠٥ / ٤ ، وتبيين الحقائق: ٢٥ / ٣ .

أدلة القول الثاني:

١- ما رُوي أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من بني غفار ، فلما دخلت عليه، ووضعت ثيابها، رأى بكشجها^(١) بياضاً، فقال : (الْبَسِي ثِيَابَكَ وَالْحَقِّي بِأَهْلِكَ)، وفي رواية : فردها وقال : (دَلَّسْتُمُونِي) أو (دَلَّسْتُمَ عَلَيَّ)^(٢) .
 ووجه دلالة : أن النبي صلى الله عليه وسلم وجد بالمرأة برصاً فردها ، مما يدل على إثبات خيار الفسخ للرجل إذا وجد بامرأته عيباً ، ويؤيده قوله : (دلستم علي) يدل على أن ردها بسبب التدليس ، وإخفاء العيب^(٣) .

ونوقش بما يأتي:

أ- أن الحديث ضعيف كما في تخريجه .

ب- لو صح فإن قوله (الحقي بأهلك) من كنايات الطلاق ، فيكون ردها بالطلاق لا بالفسخ^(٤) .

٢- قوله صلى الله عليه وسلم: «فر من المجذوم فرارك من الأسد» .

(١) الكشج: ما بين الخاصرة إلى الضِّلَعِ الخلف، وهو من لُذِن السرة إلى المَثْنِ. لسان العرب (كشج): ٥٧١/٢.

(٢) أخرجه أحمد في المسند: ٤٩٣/٣، والبيهقي في السنن الكبرى: ٢٥٧/٧، والحاكم في المستدرک: ٣٦/٤، والحديث ضعيف؛ لضعف أحد رواته (جميل بن زيد) واضطراب رواته عنه . انظر: تنقيح التحقيق؛ لابن عبد الهادي: ٣٦٥/٤، والبدر المنير؛ لابن الملقن: ٤٨٣/٧، والتلخيص الحبير؛ لابن حجر: ١٣٩/٣.

(٣) سبل السلام: ٣٧٠/٣.

(٤) المبسوط: ٩٦/٥، وبدائع الصنائع: ٣٢٨/٢، وفتح القدير: ٣٠٥/٤.

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

ووجه دلالتة: أنه أمره بالفرار من المجدوم ، وهذا مبالغة في طلب الابتعاد ، فإذا كانت الزوجة مصابةً ، فإن الزوج لا يمكنه الفرار إلا بالفسخ . ونوقش بأنه يمكنه الفرار بالطلاق^(١) ، وتقدم جواب ذلك .

٣- ما رواه سعيد بن المسيب عن عمر رضي الله عنه قال: «أيما رجل تزوج امرأة وبها جنون أو جذام أو برص فمسها، فلها صداقها كاملاً، وذلك لزوجها غرم على وليها»^(٢) .

ووجه دلالتة : أن عمر أعطى الرجل حق الخيار؛ لهذه العيوب . ونوقش بما يأتي:

أ- تضعيف الحديث؛ لأنه منقطع بين سعيد وعمر^(٣) .

وقد أجاب ابن القيم بقوله: «ورَدُّ هذا بأن ابن المسيب لم يسمع من عمر، من باب الهذيان البارد، المخالف لإجماع أهل الحديث قاطبة! قال الإمام أحمد: إذا لم يُقبل سعيد بن المسيب عن عمر، فمن يُقبل؟ وأئمة الإسلام وجمهورهم يحتجون بقول سعيد بن المسيب: قال رسول الله صلى الله عليه

(١) المبسوط: ٩٦/٥، وبدائع الصنائع: ٣٢٨/٢، وتبيين الحقائق: ٢٥/٣ .

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (رواية يحيى الليثي): ٥٢٦/٢، وسعيد بن منصور في سننه:

٢١٢/١، والبيهقي في السنن الكبرى: ٢١٤/٧، وقال عنه الحافظ ابن حجر في بلوغ

المرام (ص ٢١٤): «ورجاله ثقات»، وقد ضعفه بعضهم بالانقطاع بين سعيد وعمر،

وقد أغلظ ابن القيم القول فيمن طعن في رواية سعيد عن عمر. انظر: زاد المعاد: ١٦٦/٥ .

(٣) المحلى: ١١٤/١٠ .

وسلم، فكيف بروايته عن عمر رضي الله عنه؟ وكان عبدالله بن عمر يرسل إلى سعيد يسأله عن قضايا عمر، فيفتي بها، ولم يطعن أحد قط من أهل عصره، ولا من بعدهم ممن له في الإسلام قول معتبر في رواية سعيد بن المسيب عن عمر، ولا عبرة بغيرهم^(١).

ب- أن قوله يُحمل على الطلاق، لا على الفسخ^(٢).

وأجيب بأن الثابت عنه من غير طريق، إثبات الخيار بالفسخ، لا بالطلاق، بدليل رجوعه على من غره.

٤- القياس على الفسخ بعيب الزوج، فكما أن الزوجة لها الخيار بالفسخ إذا كان الزوج معيباً، فكذلك الزوج له الخيار، إذا وجد عيباً في زوجته^(٣). ويمكن لأصحاب القول الأول أن ينازعوا في إثبات الفسخ للزوجة في الجنون ونحوه، وأن الزوج يختلف عن الزوجة، فهو يملك الطلاق، وتقدم جوابه.

الترجيح:

من خلال ما تقدم يظهر لي - والله أعلم - أن القول الثاني الذي يجيز الفسخ للزوج بعيوب الزوجة هو الأرجح؛ وذلك لما يلي:

أ - قوة أدلة هذا القول، حيث سلم بعضها من المناقشة المؤثرة في مقابل ضعف أدلة القول الأول.

(١) زاد المعاد: ١٦٦/٥.

(٢) المبسوط: ٩٦/٥.

(٣) المغني: ٥٦/١٠.

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

ب- أن العيوب المشتركة، التي توجد في الزوج، وتجعل الفسخ للمرأة، قد توجد في الزوجة، فيثبت له الفسخ، كما يثبت لها لوجود العلل والأوصاف المؤثرة، كمنع الجماع أو لذته، أو النفرة وكره النفس للمصاب .

قال الشافعي في بعض هذه العيوب في المرأة: «الجذام والبرص فيما يزعم أهل العلم بالطب والتجارب تعدي الزوج كثيراً، وهو داء مانع للجماع، لا تكاد نفس أحد أن تطيب بأن يجامع من هو به»^(١) .

ج - أن القول بعدم ثبوت الفسخ للزوج بعيوب المرأة اكتفاءً بحقه في الطلاق، يؤدي إلى استغلاله من قبل قليلي الأمانة وضعيفي الإيمان في الغش والتدليس على الزوج بإخفاء عيوب المرأة؛ لأكل ماله بالباطل ، وقد يفضي ذلك إلى كثرة النزاع والشقاق؛ لعدم قبول الزوج بالطلاق، وتضرره بدفع المهر، وعيب الزوجة^(٢) .

حكم طلب الزوج الفسخ بسبب إصابة الزوجة بالهربس

يظهر من خلال ما تقدم أنه يثبت الفسخ للزوج بإصابة الزوجة بمرض الهربس؛ وذلك لما يلي:

أولاً: تقدم أن مرض الهربس من العيوب التي يُفسخ بها عقد النكاح؛ لتحقيق الأوصاف والعلل التي اعتبرها الفقهاء في الجذام، والجنون، والبرص، وغيرها .

(١) الأم: ٨٥/٥ .

(٢) انظر: أحكام مرضى الإيدز؛ للشهري: ٦٣٦/٢ .

وإذا ثبت أن مرض الهربس عيب، وثبت أن الزوج له خيار الفسخ بعيوب المرأة، فالزوج الذي تُصاب زوجته بالمرض له خيار الفسخ، فله أن يطلب الفرقة بإصابة الزوجة، لوجود هذه الأوصاف والعلل، كمنع الجماع أو لذته، أو الشعور بالنفرة، أو خشية الضرر من تعدي المرض إليه، وإلى أولاده .
ثانياً: أن بعض الفقهاء أجازوا الفسخ بعيوب، تشبه في مظهرها وأثرها بعض أعراض مرض الهربس .

ومن ذلك فسخ النكاح بالقروح السيّالة في فرج المرأة، وهو وجه عند الحنابلة^(١)، وقد نقله ابن قدامة عن أبي الخطاب تخريجاً على قول بعض الحنابلة: مَنْ لا يَستَمسِك بولِه ولا غائطه، فلآخر الخيار، وعلل ثبوت الخيار بالقروح السيّالة بأنها تُثير نُفرةً، وتعدّي نجاستها^(٢) .

والقروح السيّالة: هي الجروح التي يخرج منها الصديد، وفسرها بعض أهل اللغة بالبثور التي تفسد، وقد تصير كالجرب^(٣)، والقروح بهذا الوصف تشبه ما يظهر على الأعضاء التناسلية للرجل والمرأة عند نشاط فيروس الهربس التناسلي، حيث يظهر تقرحات جلدية على شكل بثور وثآليل، تنفجر لاحقاً ويخرج منها بعض الإفرازات والصديد، وعليه فالهربس لما يسببه من قروح، يندرج في العيوب التي تثبت للزوج الفسخ .

(١) الفروع: ١٧٧/٥، والمبدع: ١٠٧/٧، والإنصاف: ٥٠٤/٢٠، وكشاف القناع: ١١٠/٥ .

(٢) المغني: ٥٩/١٠، والإنصاف: ٥٠٥/٢٠، وقد ذكر المرداوي أن صاحب

«المذهب» (ابن الجوزي) صحح ثبوت الخيار بالقروح السيّالة في الفرج .

(٣) القاموس المحيط (قرح): ص ٢٣٥ .

الختام

وبعد التطواف في ثنايا هذا البحث أشير فيما يلي إلى أبرز النتائج

والتوصيات :

النتائج:

في المجال الطبي:

١. مرض الهربس التناسلي مرض فيروسي، ينتقل من المصاب إلى السليم، بسبب الاتصال الجنسي في معظم الحالات، وهذا النوع هو محل البحث.
٢. يبقى المرض كامناً في المصاب طوال حياته، وينشط أحياناً، وتظهر أعراض نشاطه على الأعضاء التناسلية .
٣. قد ينتقل المرض من الأم المصابة إلى الجنين ، فيكون أخطر، ويسبب أمراضاً وعاهات خطيرة .
٤. فحص الدم ليس حاسماً في تأكيد أو نفي الإصابة بالهربس التناسلي .

الأحكام الفقهية

- ١- يجب على الخاطب أو المخطوبة (أو وليها) الإخبار بإصابة أحدهما بمرض الهربس ، ويحرم على المصاب، وعلى من علم بحاله كتم ذلك؛ لأنه من الغش والتدليس .
- ٢- يجب على المصاب من أحد الزوجين إخبار السليم بإصابته .
- ٣- الأرجح أن السلامة من العيوب، كالأمراض المعدية (كمرض الهربس)

شرط من شروط الكفاءة في النكاح ، والكفاءة شرط لزوم في النكاح، لا شرط صحة .

٤- يحرم شرعاً زواج المصاب بمرض الهربس بالسليم .

٥- منع الولي من تزويج المصاب بالهربس، ليس عضلاً، وإن رضيته المخطوبة أو طلبته؛ لأن المصاب ليس كفءً، والكفاءة فيها حق للأولياء.

٦- ليس للولي إجبار بنته الصغيرة على المصاب بالهربس؛ لأنه ليس كفءً.

٧- يجوز زواج المصاب بالهربس بمصاب مثله .

٨- يجب تجنب الحمل بالنسبة للمصابة بالهربس؛ منعاً لإصابة المولود بالأمراض والعاهات، إلى أن يقرر الأطباء إمكانية إنجاب مواليد أصحاء بإذن الله.

٩- مرض الهربس التناسلي أقرب إلى العيوب المشتركة، كالجذام والبرص ونحوها، مما فيه تنفير وضرر .

١٠- الأرجح أن للزوجة طلب الفسخ بعيوب الزوج المنصوص عليها (الجنون والجذام والبرص) وبما يُقاس عليها مما وُجد فيه واحد أو أكثر من العلل التالية:

١- ما يمنع الوطاء أو لذته من أمراض وعاهات وصفات حسية أو معنوية.

٢- ما يثير التفرقة من المصاب، بحيث تعافه النفس وتنفر من قربهِ .

٣- ما يخل بسمعة المصاب، ويُعَيِّر به السليم، ويسبب له ضرراً معنوياً.

أثر مرض الهربس على عقد النكاح دراسة فقهية ————— د. صالح بن محمد الفوزان

٤ - ما يخشى من ضرره بالتعدي على السليم، كالجنون وسائر الأمراض العقلية التي يُخشى من المصاب بها على من حوله ، وقد يُضطر إلى حبسه وتقييده.

٥ - ما يُخشى من انتقاله وتعديه إلى الزوج السليم أو نسله، كالأعراض المعدية الخطيرة .

١ . للمرأة أن تطلب الفسخ عند إصابة الزوج بمرض الهربس .

٢ . للرجل أن يطلب الفسخ عند إصابة الزوجة بمرض الهربس .

التوصيات:

١ . يوصي معظم الأطباء المختصين بعدم إدراج الفحص عن مرض الهربس التناسلي ضمن برنامج الفحص الطبي قبل الزواج .

٢ . التأكيد على الخاطب والمخطوبة ووليها بأهمية الصدق والأمانة وعدم كتم العيوب ، مع حث المأذون الذي يتولى العقد على التحقق من ذلك قدر الإمكان .

٣ . أهمية رعاية الأولياء لمصلحة المولات، وعدم تزويجهن من يُعاب في دين أو خلق أو مرض .

٤ . لفت أنظار الباحثين إلى أهمية دراسة النوازل الفقهية في المجال الطبي، خاصة ما يتعلق بالعيوب والأمراض المخوفة، وتأثيرها على النكاح .

٥ . التأكيد على أهمية تجسير العلاقة بين الأطباء من جهة والعلماء والباحثين

في المجال الفقهي من جهة أخرى؛ للتحقق من تصوير النوازل الطبية، والعمل على تفعيل الفتاوى والقرارات الفقهية المرتبطة بالمجال الطبي. وفي ختام هذا البحث أحمد الله تعالى الذي يسر إتمامه ، وأسأله تعالى أن ينفع به ، وأن يغفر لي ما كان فيه من خطأ أو زلل ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .